سياسة

صبّ الاحتلال الإسرائيلي إجرامه على مدينة رفح ومعبرها الحدودي أمس الاثنين، حيث يشن حملة عسكرية عنيفة تُقابل بمقاومة شرسة، وذلك على وقع توجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى حل مجلس الحرب بعد انسحاب بيني غانتس وغادي آيزنكوت منه

الاحتلال يحرق المعبر

معارك عنيفة في غزة ونتنياهو يحل مجلس الحرب

دبابة إسرائيلية قرب الحدود مع قطاع غزة أمس (امير كوهين/رويترز)

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

أكثر من 8 أشهر من العدوان على قطاع غزة ولا يزال الاحتلال يوسع إجرامه بحق أهالي القطاع، وآخر فصوله كان يوم أمس الاثنين في مدينة رفح جنوبي القطاع، فالهدنة التكتيكية التي أعلنها جيش الاحتلال في منطقة بجنوب القطاع لم تنعكس على الأرض، بل إن العمليات العسكرية تواصلت في رفح خصوصاً، حيث واصل الاحتلال إحراق المنطقة ومعها المعبر الحدودي، في سلوك يؤكد أن حكومة بنيامين نتنياهو لا تجد مخرجاً من حرب غزة سوى بالمزيد من القتل والتدمير، وذلك فيما كان نتنياهو يحل مجلس إدارة الحرب (كابنيت الحرب) الذي شهد خلافات كبيرة حول إدارة الحرب ليخرج منه قبل أيام الوزيران بيني غانتس وغادي آيزنكوت.

وواصلت قوات الاحتلال عملياتها في رفح أمس الاثنين، بعد يوم من إعلان الجيش الإسرائيلي الأحد هدنة تكتيكية من «الساعة 8،00 حتى 19،00 (5،00 حتى 16،00 توقيت غرينتش) يومياً حتى إشعار آخر» انطلاقاً من معبر كرم أبو سالم وحتى طريق صلاح الدين ومن ثم شمالاً. لكن مسؤولاً إسرائيلياً ذكر أمس لوكالة فرانس برس أنه «ليس هناك تغيير في سياسة الجيش الإسرائيلي» خصوصاً في رفح. وقال الجيش في بيان أمس إن القوات الإسرائيلية واصلت عملياتها في رفح وفي وسط غزة وخاضت «قتالاً من مسافة قريبة» مع مسلّحين، مضيفاً أن الجيش دمر عدداً من المنشآت العسكرية التي كانت تشكل تهديداً للقوات.

وقال ناشطون وشهود عيان لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين، إنّ عناصر من المقاومة الفلسطينية اشتبكوا من نقطة صفر مع قوات الاحتلال المتوغلة في محيط مسجد العودة وسط مدينة رفح. وشهدت المنطقة، وفق الناشطين والشهود، تقدماً للآليات العسكرية الإسرائيلية وقصفاً مدفعياً وجوياً عنيفاً، وسط تصدٍّ من المقاومة الفلسطينية للحشود العسكرية في المنطقة والجنود المنتشرين فيها. وشاهد فلسطينيون سحب دخان تخرج من عشرات المنازل بعد أن أحرقها الاحتلال، وهو نهج بات يستخدمه جيش الاحتلال لزيادة تدفيع المدنيين الفلسطينيين الثمن.

كما أحرق الجيش الإسرائيلي صالة المغادرين وعدداً من مرافق الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري، بعد نحو 40 يوماً من السيطرة عليه في 7 مايو/أيار الماضي. ونشر جنود إسرائيليون عبر وسائل التواصل صوراً لصالة المغادرين وقد أُحرقت بالكامل، وذلك بعد أيام من نشر صور للمعبر البري وقد جُرفت ممراته وشوارعه الداخلية. ويعمد جنود الاحتلال إلى نشر صورهم إلى جوار الدمار الهائل الذي يحدثونه وصور ممتلكات الفلسطينيين والبنية التحتية المدمرة للتباهي بما يقومون به، في ظل غياب المحاسبة وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وقالت حركة حماس في بيان إن «إقدام جيش الاحتلال على إحراق مبنى المغادرة ومنشآت أخرى داخل معبر رفح وتسبب خروجه تماماً عن الخدمة هو عمل إجرامي وسلوك همجي يأتي في إطار حرب الإبادة المتواصلة ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة». وأضافت أن «هذا السلوك النازي، والذي يُعد جريمة حرب واضحة الأركان، يستدعي إدانة دولية واسعة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاسبة قادة الاحتلال على تدميرهم منشأة مدنية، من دون مبرر سوى التعطش للتدمير وزيادة معاناة الفلسطينيين». وتابعت أن الاحتلال «يتحمل تبعات هذه الجريمة التي تسبّب قطع تواصل الفلسطينيين مع العالم الخارجي، وحرمان آلاف المرضى والجرحى من السفر لتلقي العلاج في الخارج، ما يتطلب كذلك، تحركاً دولياً فاعلاً لفتح المعبر وتسهيل السفر لمواطنينا، وتسهيل دخول المساعدات الغذائية والإغاثية الطارئة للقطاع». وأفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الجيش أعلن أمس السيطرة العملياتية على 60-70% من رفح، زاعمة أن 50% من قوات «حماس» في المنطقة «على وشك الانهيار»، وسط تقديرات بأن «إخضاع كتائب حماس في رفح سيستغرق عدة أسابيع أخرى»، بحسب الإذاعة. وادّعت أن قوات الاحتلال على وشك «القضاء على كتيبتين من أصل 4 كتائب لحماس»، مشيرة إلى «معارك متواصلة مع كتيبتين أخريين سيتم حسمهما لاحقاً». وذكرت الإذاعة أن الجيش الإسرائيلي «يقدّر نهاية العملية برفح في غضون أسابيع قليلة وينتظر تعليمات من المستوى السياسي، ما إذا كان سيبقى في المنطقة، أو ينسحب ويعود عند الضرورة، كل ذلك وفقاً للتقييمات والاعتبارات العملياتية».

من جهته، قال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني للصحافيين في أوسلو أمس إن الأعمال القتالية مستمرة في رفح وجنوب قطاع غزة على الرغم من إعلان الجيش الإسرائيلي الأحد وقفاً تكتيكياً للعمليات للسماح بدخول المساعدات الإنسانية. وقال لازاريني إنه لم يحدث أي وقف للقتال. وأضاف في مؤتمر صحافي «هناك معلومات تفيد بأنه تم اتخاذ ذلك القرار، لكن المستوى السياسي يقول إنه لم يُتخذ أي شيء» من هذا القبيل. وتابع «لذلك في الوقت الحالي، أستطيع أن أقول لكم إن الأعمال القتالية مستمرة في رفح وجنوب غزة. ومن الناحية العملياتية، لم يتغير شيء بعد».

وفي مدينة غزة، توغلت آليات عسكرية إسرائيلية انطلاقاً من محور «نتساريم» الذي تتمركز فيه باتجاه وسط حي الزيتون، جنوب شرقي المدينة، بعد سلسلة غارات وقصف مدفعي استمرت عدة ساعات خلال ليل الأحد. وأفاد شهود عيان بأن المئات من الفلسطينيين نزحوا من المناطق القريبة من محور التوغل في الحي باتجاه غربي المدينة. وأفيد عن سقوط 5 شهداء مدنيين وعدد من الجرحى في ضربتين على مدينة غزة. وأفادت مصادر طبية فلسطينية بأن ثلاثة فلسطينيين من عائلة واحدة استشهدوا في قصف جوي إسرائيلي استهدف منزلهم في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، فيما استشهد فلسطينيان في قصف استهدف حي الزرقا شمال المدينة، تزامن ذلك مع قصف مدفعي مكثف طاول أحياء تل الهوا والزيتون والكلية الجامعية والمغراقة جنوب مدينة غزة، ما أدى إلى تدمير مربعات سكنية كاملة. وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب الإسرائيلية إلى 37347 شهيداً و85372 إصابة، مضيفة في تقريرها الإحصائي اليومي أن الاحتلال ارتكب مجزرتين خلال 24 ساعة وصل منها إلى المستشفيات 10 شهداء و73 إصابة. في المقابل، أظهرت معطيات الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، إصابة 7 جنود خلال 24 الماضية، ما رفع الإجمالي إلى 3848 مصاباً منذ بداية الحرب في 7 أكتوبر. وطبقاً للمعطيات فإن 662 جندياً وضابطاً قتلوا منذ بداية الحرب.

وأكد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث أن القصف الإسرائيلي على غزة منذ 7 أكتوبر الماضي حوّل القطاع إلى جحيم على الأرض. وقال غريفيث، في تصريحات له أمس، إن توصيل المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة الذين يقفون على حافة المجاعة أمر شبه مستحيل، مشيراً إلى أن المدنيين والبنية التحتية في غزة تعرضوا لضرر مفرط، وهناك تسييس للمساعدات وسط انتشار الجوع والمرض. وأشار إلى أن العاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة في غزة قتلوا بأعداد غير معقولة. وأوضح أن الأسلحة استمرت في التدفق إلى إسرائيل من واشنطن ودول أخرى رغم التأثير المروع للحرب على المدنيين في غزة.

في هذا الوقت، أبلغ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أعضاء المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت)، بتفكيك مجلس إدارة الحرب (كابنيت الحرب). وكانت هذه الخطوة متوقّعة بعد انسحاب الوزيرين بيني غانتس وغادي آيزنكوت من المجلس ومطالبة الوزير إيتمار بن غفير بضمه إلى كابنيت الحرب. وقال نتنياهو للوزراء إن كابنيت الحرب «أقيم في إطار الاتفاقية الائتلافية مع غانتس، وبناء على طلبه. وفي اللحظة التي خرج فيها غانتس، لم يعد هناك إطار كهذا». ومن المتوقع الآن أن يعقد نتنياهو المشاورات حول حرب غزة مع مجموعة صغيرة من الوزراء، ومن بينهم وزير الأمن يوآف غالانت ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر اللذين كانا ضمن أعضاء مجلس الحرب. ومن الناحية العملية، اجتمع كابنيت الحرب، بدون غانتس وآيزنكوت، يوم الخميس الماضي، ولكن مكتب نتنياهو اعتبر ذلك «مشاورات أمنية»، على الرغم من أن المشاركين فيه كانوا المشاركين أنفسهم في كابنيت الحرب، باستثناء غانتس وآيزنكوت، وبمشاركة رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي ومدعوين آخرين. وناقش الاجتماع التصعيد على جبهة لبنان، والاتصالات بشأن صفقة مع حركة حماس من خلال الوسطاء.

وكان بن غفير قد بعث خلال الأسبوع الماضي، عقب استقالة غانتس وآيزنكوت رسالة إلى نتنياهو، طالبه فيها بضمه إلى كابنيت الحرب. واعتبر بن غفير أنه عقب استقالة الوزيرين، «لم يعد هناك مبرر لمقاطعة الشركاء ووزراء كبار وإقصائهم، وبالتأكيد الشركاء الذين حذروا في الوقت الحقيقي من التصوّر الذي يفهم الجميع اليوم أنه كان خاطئاً. بصفتي وزيراً في الحكومة، ورئيس حزب وشريكاً كبيراً في الائتلاف، أطالب بالانضمام إلى هذا الكابنيت».

وعمّت الفوضى في الفترة الماضية كابنيت الحرب الإسرائيلي، على وجه الخصوص في ظل خلافات كثيرة بين نتنياهو من جهة، وغانتس وآيزنكوت قبل استقالتهما، من قبيل عدم الالتزام بعقد اجتماع لهذه الهيئة مرة كل 48 ساعة كما اتفق عليه لدى تشكيل حكومة الطوارئ، وتم تعيين مسؤولين أمنيين كبار، على الرغم من الاتفاق بعدم إجراء تعيينات من هذا النوع في فترة الحرب، وكذلك قيام بن غفير بإقالة مفوّضة السجون الإسرائيلية كاتي بيري، رغم الاتفاق على عدم إقالة مسؤولين كبار. يضاف إلى ذلك، إرجاء نتنياهو النظر في قضايا عدة. كما بدا توتر العلاقات جلياً في خروج نتنياهو وغانتس وغالانت إلى مؤتمرات صحافية كل على حدة.

وتجاهل نتنياهو طلبات غانتس المتعلقة بميزانيات الحرب وقانون تجنيد الحريديم، كما يُتهم نتنياهو بالمماطلة بمناقشة خطط استراتيجية وقضايا مهمة بشأن مصير المحتجزين الإسرائيليين في غزة. ولعب غانتس وحزبه دوراً كبيراً في نجاح صفقة التبادل الأولى بين حركة حماس وإسرائيل بعد نحو شهرين من بداية الحرب، بعد تهديده نتنياهو بترك الحكومة إن لم تتم، في مرحلة بدا فيها نتنياهو أكثر حاجة إلى غانتس من اليوم. ومنذ اليوم الأول، وضع غانتس وآيزنكوت قضية المحتجزين على رأس أولوياتهما، بخلاف أولويات نتنياهو، التي وضعت قضية المحتجزين في النهاية. كما انحاز غانتس إلى المؤسستين الأمنية والعسكرية، في ظلّ محاولات نتنياهو التنصّل من المسؤولية وإلقاء مسؤولية الفشل عليهما.

فيليب لازاريني: لم يحدث أي وقف للقتال ولم يتغير شيء

عناصر المقاومة اشتبكوا مع قوات الاحتلال وسط مدينة رفح

متابعة

تحذير من انهيار السلطة هذا الصيف: الضفة قد تتحول إلى غزة أخرى

في وقت تواصلت فيه اقتحامات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، أمس الاثنين، برز تحذير من انهيار السلطة الفلسطينية بسبب الإجراءات العقابية التي يمارسها الاحتلال من حجب أموال المقاصة ومنع الفلسطينيين من العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، علماً أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت)، ناقش مساء أول من أمس الأحد، اتخاذ خطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، بينها تعزيز الاستيطان. وادعى مكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، أن الإجراءات المقترحة «تأتي رداً على اعتراف بعض الدول بدولة فلسطينية بشكل أحادي الجانب بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي». وكانت سلوفينيا وإسبانيا والنرويج وأيرلندا اعترفت في مايو/ أيار الماضي، بدولة فلسطينية على حدود عام 1967.

وقال مكتب نتنياهو إن الكابينت «بحث خطوات لتعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)»، مضيفاً أنه «جرى أيضاً بحث سلسلة خطوات ستُتخذ ضد السلطة الفلسطينية جراء أنشطتها ضد إسرائيل في المحافل الدولية». وتحمّل إسرائيل السلطة المسؤولية عن طلب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، والوزير المستقيل من حكومة الحرب بيني غانتس، لمسؤوليتهم عن «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية» بقطاع غزة، كما تتهمها بالدفع نحو الاعتراف بفلسطين داخل أروقة الأمم المتحدة. واستدرك مكتب نتنياهو: «لكن وزير الأمن والمستشارة القانونية للحكومة (غالي ميارا) طلبا مهلة زمنية لتقديم ملاحظاتهما على بعض الخطوات المقترحة»، فيما «أوعز رئيس الوزراء بطرح جميع المقترحات للتصويت أثناء جلسة الكابينت المقبلة» من دون تحديد موعد لها.

ويرفض الاحتلال تسليم أموال ضرائب (مقاصة) تجمعها لمصلحة السلطة وتمثل 65% من إجمالي إيراداتها. وفي السياق قال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي، أمس، في حديث لوكالة «رويترز»، إن «السلطة الفلسطينية التي نعمل معها بشكل وثيق، تحذرنا من أنها ربما تنهار هذا الصيف». وأضاف أنه «إذا انهارت، فقد ينتهي بنا الأمر إلى وجود غزة أخرى، وهو ما سيكون مروعاً للجميع، بما في ذلك شعب إسرائيل».

في غضون ذلك أعلن نادي الأسير الفلسطيني، في بيان أمس، أن الاحتلال اعتقل 640 طفلاً فلسطينياً من الضفة الغربية المحتلة، منذ السابع من أكتوبر الماضي، وهي حصيلة تضم مَن أطلق سراحهم لاحقاً ومَن لا يزال معتقلاً. وأضاف: «يتعرض الأطفال في سجون الاحتلال، وعددهم نحو 250 طفلاً لكل الإجراءات الانتقامية»، موضحاً أن من هذه الإجراءات «التنكيل والتعذيب والجرائم الطبية، والتي يتعرض لها الأسرى جميعاً». وأفاد بوجود «مجموعة من الأطفال في (سجن) مجدو» شمالي فلسطين المحتلة «جرى اعتقالهم من قطاع غزة». وقال إن «السلطات الإسرائيلية اعتقلت (أول من أمس) الطفل بهاء كاظم حج محمد (7 أعوام) من بلدة المغير» وأفرجت عنه بعد ساعات. ووفق عائلة الطفل فإنه «كان في وسط البلدة، برفقة أطفال وفتية، عندما اعتُقلوا، إذ تتعرض المغير، كما كل المحافظات والبلدات والمخيمات، لاقتحامات متكررة». وأضاف نادي الأسير أن «بهاء تعرّض للضرب على يديه بعد اعتقاله، وتعمد الاحتلال تركه عند نقطة بعيدة عن منزله، في حين أبقى على اعتقال ثلاثة آخرين، هم فتيان وشاب».

وفي الأثناء قال شهود عيان لوكالة الأناضول أمس، إن قوات من الجيش الإسرائيلي اقتحمت مدينة قلقيلية وفتشت منازل. وأوضحوا أن تلك القوات اعتقلت الفلسطينية دنيا داود قبل الانسحاب من المدينة على وقع اشتباك مسلح اندلع مع المقاومين. وذكرت كتائب شهداء الأقصى، التابعة لحركة فتح، في بيان، أن مقاتليها أطلقوا النار تجاه قوات الجيش الإسرائيلي خلال انسحابها من قلقيلية. من جهتها ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أن المواطنة دنيا داود هي والدة الشاب طارق داود، وقد اعتقلها الاحتلال للضغط على نجلها لتسليم نفسه. وفي مخيم عقبة جبر قرب مدينة أريحا، دهم الاحتلال منازل وفتشها. وقال شهود عيان لـ«الأناضول» إن قوات الاحتلال اعتدت بالضرب على فلسطينيين خلال اقتحام منازلهم وحققت معهم ميدانياً قبل انسحابها، فجر أمس. كذلك ذكرت «وفا» أن الاحتلال اعتقل فلسطينيين اثنين من بلدة سلواد شمال رام الله، وشاباً من قرية كفر مالك شرق محافظة رام الله والبيرة، وشاباً من مخيم جنين على حاجز عسكري، في حين شملت الاقتحامات أمس، بلدة نعلين وقرية دير نظام في محافظة رام الله والبيرة، إلى جانب قرية كردلة بالأغوار الشمالية. إلى ذلك ذكرت «وفا» أن مستوطنين هاجموا أمس، تجمّع عرب المليحات البدوي، شمال غرب مدينة أريحا، ومعهم قطعانهم من الأغنام، كذلك اقتحموا مصلى داخل التجمّع وعاثوا فيه خراباً. كما أقدم مستوطنون، أمس، على رعي مواشيهم في مزروعات الفلسطينيين بمسافر يطا جنوب الخليل.

(الأناضول، رويترز)

الاحتلال يقتحم مخيم عقبة جبر في أريحا ومدينة قلقيلية

من الدمار الذي خلّفته عملية الاحتلال في مخيم جنين، الجمعة الماضي (زين جعفر/فرانس برس)

الحدث

مشروع اتفاق ينتظر نهاية عدوان غزة

هوكشتاين في بيروت بعد تل أبيب

استبق حزب الله وصول عاموس هوكشتاين، مبعوث الرئيس الأميركي، إلى بيروت، اليوم، بالتمسك بربط جبهتي لبنان وقطاع غزة

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شهدت جبهة جنوب لبنان في الساعات الأخيرة تراجعاً نسبياً في الهجمات المتبادلة على الحدود بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله بالتزامن مع عيد الأضحى، في وقت التقى فيه مبعوث الرئيس الأميركي جو بايدن عاموس هوكشتاين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، في إطار محاولته الجديدة لخفض التوتر على الحدود، وهو ما استبقه عضو كتلة حزب الله البرلمانية (الوفاء للمقاومة) حسن فضل الله بالقول إن «المطلوب من الإدارة الأميركية أمر واحد، وهو وقف الحرب على غزة» لكي تتوقف بقية الجبهات.

ونعى حزب الله، في بيان، العنصر فيه محمد مصطفى أيوب من بلدة سلعا في جنوب لبنان، بعدما استهدفت مسيرة إسرائيلية سيارة كان على متنها على طريق الشهابية . سلعا في قضاء صور. وأطلق الاحتلال نيران رشاشاته نحو بلدة الضهيرة الحدودية باتجاه الأهالي الذين كانوا يزورون بلدتهم لتفقد ممتلكاتهم وأضرحة أقاربهم. كما استهدف قصف مدفعي سهل مرجعيون ومنطقة هورا لجهة كفركلا، في وقت أغار طيران الاحتلال على بلدة ميس الجبل.

في هذا الوقت، كان هوكشتاين يصل إلى إسرائيل، أمس، حيث التقى نتنياهو. فيما قال مصدر مقرّب من رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري لـ«العربي الجديد»: «تبلغنا بزيارة مرتقبة للوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين إلى بيروت يوم غد (اليوم) الثلاثاء، من دون تحديد مواعيد اللقاءات الرسمية بعد»، مشيراً إلى أنّ «هوكشتاين مفترض أن يلتقي كبار المسؤولين اللبنانيين ويبحث معهم آخر التطورات العسكرية في غزة والجنوب اللبناني، ويستكمل النقاشات التي كان يجريها في إطار محاولات وقف الحرب. لكن لا علم لنا باقتراحات جديدة سيأتي بها أو مبادرة محددة». وأشار إلى أنّ «هوكشتاين يعمل على خفض التصعيد على جبهة لبنان ومنع توسّع رقعة الحرب، ليبدأ بعدها البحث في ملف الحدود البرية والنقاط الأخرى المتنازع عليها مع العدو الإسرائيلي، لكن موقف لبنان أصبح واضحاً ومعروفاً لناحية ضرورة وقف إطلاق النار في غزة، بما ينسحب على الجبهة اللبنانية تهدئةً، وانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف اختراقاتها واعتداءاتها على السيادة اللبنانية».

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال، أمس الاثنين، عن مسؤولين مشاركين في جهود التفاوض قولهم إن الأسابيع الأخيرة شهدت زيادة في كمية ومدى القذائف التي أطلقها حزب الله، فيما وسّعت إسرائيل ضرباتها إلى العمق اللبناني، ما يزيد من فرص سوء التقدير الذي يمكن أن يتحول إلى حرب واسعة النطاق. ووفقاً لشخص مطلع على المناقشات، فقد أجرى هوكشتاين محادثات غير مباشرة مع حزب الله، حيث عمل رئيس البرلمان نبيه بري وسيطاً، موضحاً أنهم يناقشون اتفاقاً مبدئياً لإنهاء الأعمال العدائية يكون مشروطاً بوقف إطلاق النار في غزة. وقال دبلوماسي فرنسي للصحيفة إن «انطلاقة المفاوضات ليست موجودة على وجه التحديد، لأن حزب الله يريد ربط وقف إطلاق النار في الشمال بوقف إطلاق النار في غزة، والإسرائيليون يقولون لا. هذه هي العقبة الرئيسية على الطريق»، موضحاً أن فرنسا تطلب وقفاً دائماً لإطلاق النار في غزة لخلق مناخ مؤات لعملية المفاوضات مع لبنان.

وذكرت صحيفة هآرتس، أمس الاثنين، أن إدارة بايدن «تسعى للتوصل إلى اتفاق يؤدي لضمان استقرار الوضع بين إسرائيل ولبنان، وبالتالي الحيلولة دون أن تنزلق الأمور إلى حرب تلحق أضراراً فادحة بالبلدين، وقد تؤدي إلى تورط دول أخرى مثل سورية وإيران. إلا أن مصادر رفيعة المستوى في الولايات المتحدة تعترف بأن السبيل للتوصل إلى اتفاق في الشمال (الحدود مع لبنان) يكمن أولاً في إنهاء الحرب في غزة». ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إنه «من دون التوصل إلى تقدم حقيقي في اتفاق بين إسرائيل وحماس، سيكون من الصعب جداً التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحزب الله»، وإن الأخير كان قد أوضح أنه «سيواصل قتال إسرائيل طالما استمرت الحرب على غزة».

من جهته، قال النائب عن حزب الله حسن فضل الله، أمس، إن «القرار بيدها (الولايات المتحدة) لو كانت جادة، وبدل نقل رسائل التهويل، عليها إبلاغ نتنياهو قراراً فعلياً بوقف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وعندها تتوقف بقية الجبهات بما فيها لبنان، وغير ذلك لن يجدي نفعاً، لأن المقاومة في لبنان لا تخضع للتهديد، وهي مستعدة لكل الاحتمالات، وما تقوم به هو للضغط على حكومة نتنياهو كي توقف عدوانها على غزة». وأكد أن «العدو لن يحصل على مكاسب سياسية من خلال تهديداته، وهو في مأزق حقيقي يتخبط به نتنياهو وجيشه، وإذا أرادت الإدارة الأميركية إخراجه منه، فليس هناك إلا طريق واحد هو وقف الحرب، والمقاومة في لبنان وفلسطين لن تقدم مكافآت لتنتشل تلك الإدارة نتنياهو من ورطته، وما يعجز عنه العدو في الميدان، لن يحصل عليه بالسياسة». وتابع فضل الله أن «الطرح الوحيد القابل للحياة هو وقف العدوان وفق ما تقبل به المقاومة في فلسطين، لتقف جبهة لبنان».

نعى حزب الله عنصراً سقط باستهداف طائرة مسيّرة سيارته

«وول ستريت جورنال»: بري وسيطاً بين هوكشتاين وحزب الله

آليتان ليونيفيل في الناقورة امس (محمود الزيات/فرانس برس)

إضاءة

انتخابات الجزائر: تبريرات التحول من المقاطعة إلى المشاركة

وجدت المعارضة في الجزائر في بعض المتغيرات الداخلية، كالحاجة إلى تعزيز الاستقرار، والإقليمية، مبررات للمشاركة في الانتخابات

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

على الرغم من تخطي الانتخابات الرئاسية في الجزائر، المقررة في السابع من سبتمبر/ أيلول المقبل، مرحلة إبداء النيّات، وبدء مرحلة جمع التوقيعات التي تعد الامتحان الصعب لعدد من المرشحين، ما زال سؤالٌ قيد النقاش في المجتمع السياسي، يوجهه قطاع واسع من مجتمع الناخبين والنشطاء، خصوصاً المحسوبين على الحراك الشعبي، حول الدواعي والأسباب التي دفعت قوى قاطعت انتخابات 2019 وكامل المسار الذي بدأ بعد ذلك، إلى تغيير موقفها نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة. أربع قوى سياسية على الأقل، هي حركة مجتمع السلم، وجبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، والاتحاد من أجل التغيير والرقي، دعمت المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة وقدمت مرشحين لها، بعد مقاطعتها انتخابات 2019، تحت مبررات سياسية متعددة كانت ترتبط بسياقات الحراك الشعبي وموجة الرفض الشعبي للمسار الانتخابي حينها. ووجدت هذه القوى في بعض المتغيرات المرتبطة بعضها بالسياق المحلي كالحاجة إلى تعزيز الاستقرار الداخلي وبعضها بالسياق الإقليمي بحكم توترات في الجوار الجغرافي، مبررات تُسوقها لإقناع قواعدها ومجتمع الناخبين بالضرورات التي فرضت المشاركة في الانتخابات.

يفسر ذلك لماذا يُواجَه قادة هذه الأحزاب في الاستجوابات والمؤتمرات الصحافية التي يعقدونها، منذ إعلانهم موقفاً إيجابياً من الانتخابات، بأول سؤال عن الدوافع والمبررات التي جعلت هذه القوى السياسية تبدل مواقفها، خاصة في ظل استمرار نسبي للظروف والشروط العامة نفسها المحيطة بالعملية الانتخابية وبالانتخابات الرئاسية المقبلة، ولكونها أقل تنافسية مقارنة بانتخابات 2019 حتى، بالنظر الى أن كل التوقعات تشير إلى فوز الرئيس عبد المجيد تبون بولاية رئاسية جديدة، بنسبة تصويت كبيرة لمصلحته. وتعتقد القوى السياسية أن الجزائر تواجه استهدافاً أجنبياً يفرض جهداً سياسياً وطنياً وتعزيزاً لشرعية مؤسسات الدولة من جهة، وإعادة إنتاج الخطاب النقدي المعارض وإحياء المطلب الديمقراطي، وتقديم وجهة نظر سياسية مخالفة لوجهة السلطة.

وحتى من دون طرح هذا السؤال من صحافيين أو لدى عموم المهتمين بالنشاط السياسي، يمكن ملاحظة أن مجموع القيادات السياسية لأحزاب المعارضة، تندفع بذاتها في التجمعات واللقاءات الشعبية ومع قواعدها، للإسهاب في تفسير الموقف والمتغيرات القائمة. وقال القيادي في جبهة القوى الاشتراكية إبراهيم عوف، لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أن مشاركة حزبنا بالمرشح يوسف أوشيش هذه المرة في الرئاسيات، مرتبطة بثلاثة أسباب موضوعية، تتعلق بالمحافظة على النسيج الاجتماعي الوطني. السبب الأول الذي يجب عدم نسيانه، أن انتخابات 2019 تم تمريرها بدون منطقة القبائل (ذات غالبية السكان الأمازيغ وسجلت صفر نسبة مشاركة)، وهذا يعتبر إقصاء لهذه المنطقة من النسيج الاجتماعي الوطني وتقديم منطقة القبائل للحركات الانفصالية وتغذية لخطابها. أما السبب الثاني فيخص الظروف الجيوسياسية بحكم المخاطر المحيطة بالجزائر اليوم، وهي حقيقة قائمة، لكن يمكن استغلال هذه المخاطر من أجل انفتاح حقيقي على المجتمع وتمكين الجزائريين من حقهم في التنظم. والسبب الثالث له علاقة بتسيير أهداف حزبية لاستغلال هذه الساحة الانتخابية وتمرير رسالة الحزب وخطابه السياسي والاحتكاك بالمواطنين وكسر الجمود والغلق السياسي الذي فرضته السلطة منذ 2019».

وتجنبت أحزاب معارضة، كانت أكثر راديكالية في موقفها الرافض لانتخابات 2019، هذه المرة اتخاذ موقف كهذا، وأبدت رغم تحفظها على ما تعتبره «غياب الشروط السياسية لمنافسة حقيقية»، مواقف لينة، بل إن حزب جيل جديد دعا الناخبين إلى المشاركة في التصويت. وقال القيادي في الحزب حبيب براهمية، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «المجلس الوطني للحزب قدم تحليلاً واقعياً للوضع السياسي في الجزائر ولظروف الانتخابات المقبلة، ورأى أنه من المهم أن يدعو المواطنين إلى المشاركة في الحياة الوطنية، إذ ستكون الانتخابات الرئاسية المرحلة الأولى لإحياء روح المواطنة بتصويت كل واحد بحسب ما يمليه عليه ضميره واختياره». وطالب السلطة بأن تجعل الولاية الثانية للرئيس عبد المجيد تبون، «فرصة لتنظيم نقاش حقيقي حول حصيلة الجزائر المستقلة ولا سيما الإصلاحات التي يجب إدخالها على ضوء مشروع مجتمع موضوعي ومتجانس». وأضاف: «لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار تنظيم الأمن الوطني، وسير المؤسسات السياسية، ومقاييس مشاركة الطبقة السياسية في الحكم، وإعادة دور الأحزاب السياسية والإعلام والمجتمع المدني ونزاهة العدالة».

براهمية: ستكون الانتخابات مرحلة لإحياء روح المواطنة

شرق غرب

نجل نتنياهو يخوّن الجيش والشاباك

اتهم يئير نتنياهو، نجل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أمس الاثنين، الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) بـ«الخيانة» على خلفية يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وغداة قرار المحكمة العليا الإسرائيلية وقف تحقيق في إخفاقات ذلك اليوم، لحين عقدها جلسة استماع في يوليو/ تموز المقبل، قال يئير على منصة إكس: «إذا لم تكن هناك خيانة، فلماذا يخافون من قيام جهات خارجية ومستقلة بالتحقيق؟».

(الأناضول)

النرويج تزيد مساعداتها لـ«أونروا»

أعلنت النرويج، أمس الاثنين، زيادة مساعداتها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بمقدار 100 مليون كرونة (8,7 ملايين يورو). وقالت وزيرة التنمية الدولية النرويجية آن بيث كريستيانسن تفيتريم (الصورة) في بيان، إن «الحرب واتهامات إسرائيل والهجمات المتواصلة على المنظمة وحجب المانحين الرئيسيين الأموال وضعت أونروا في وضع مالي صعب جداً».

(فرانس برس)

الاحتلال يعتقل إمام مسجد في اللد

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية، أمس الاثنين، إمام المسجد العمري في مدينة اللد بالأراضي المحتلة عام 1948، بشبهة «التحريض» خلال خطبة عيد الأضحى. وقالت شرطة الاحتلال، في بيان، إنها «إلى جانب القوى الأمنية الأخرى، تعتزم مواصلة مراقبة محتويات الخطب التي من شأنها، حسب الاشتباه، الإخلال بالنظام العام، والإضرار بنسيج الحياة في المدينة». وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن الحديث يدور عن الشيخ يوسف الباز، زاعمة أنه قال: «سنفعل بكم (الاحتلال) ما فعلتموه بغزة».

(الأناضول)

احتجاجات ضد الحكومة الإسرائيلية

ذكرت هيئة البث الإسرائيلية أن معارضين للحكومة الإسرائيلية، أغلقوا أمس الاثنين «الطريق السريع رقم 2 في منطقة هرتسليا، فيما احتج آخرون على الطريق السريع رقم 1 في منطقة ميفسارت تسيون»، في احتجاجات «إعادة التفويض للشعب»، بدعوة من منظمة «إخوة السلاح»، التي تضم جنوداً سابقين في الجيش الإسرائيلي. وأضافت: «أعلنت الشرطة أنه سيجري إغلاق الطرق داخل القدس» أمام مسيرة إخوة السلاح.

(الأناضول)

الصومال: مقتل 30 عنصراً من «الشباب»

ذكرت وكالة الأنباء الصومالية الرسمية، أمس الاثنين، أن 30 عنصراً من حركة الشباب قتلوا خلال عملية عسكرية نفذها الجيش و«الشركاء الدوليون» بولاية غلمدغ، وسط البلاد، دون أن تذكر تاريخ العملية، أو الشركاء الدوليين المساهمين فيها، لكن الجيش عادة ما ينفذ مثل هذه العمليات مع القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا «أفريكوم». وأوضحت الوكالة أنه جرى خلال العملية تدمير مركبات ومعدات عسكرية كانت بحوزة عناصر «الشباب».

(الأناضول)

تقرير

عادت انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى الواجهة في شمال شرقي سورية مع اتهامها بقتل شاب تحت التعذيب، وذلك بعد أن كانت اعتقلته في بلدة ذبيان في ريف دير الزور الشرقي. وتضاف جريمة القتل تلك إلى عمليات الإخفاء القسري والتجنيد الإجباري

انتهاكات «قسد»

قتل وإخفاء قسري وتجنيد شمال شرق سورية

الدوحة ـ **عماد كركص**

عاد ملف انتهاكات «قسد» ضد المدنيين في مناطق سيطرتها، شمال شرقي سورية، إلى الواجهة مجدداً، وسط اتهامات لقوات سوريا الديمقراطية بالإخفاء القسري والقتل تحت التعذيب، إضافة إلى اعتداءات ضد الجهات السياسية الناشطة في مناطقها، من شخصيات ومقار، وعمليات التجنيد الإجباري، وتجنيد القاصرين. وقد زادت انتهاكات «قسد» في شمال شرقي سورية أخيراً. واتهم نشطاء وأهالٍ في محافظة دير الزور وريفها، شرقي سورية، «قسد» باعتقال شاب من أبناء المحافظة وقتله تحت التعذيب، ثم التمثيل بجثته قبل إعادتها إلى ذويه، ليل الجمعة الماضي، وهو ما جعل النقمة كبيرة في صفوف الأهالي على «قسد» في المنطقة، وفتح الباب أمام ظهور حراك جديد ضدها، من دون التكهن بماهية شكله ومداه. وسلّمت «قسد» جثة الشاب علاء المحمد الميزر وعليها آثار تعذيب وتشريح، بعد أن كانت قد اعتقلته خلال مشاجرة عشائرية في بلدته ذبيان بريف دير الزور الشرقي، ضمن مناطق نفوذ قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، شرقي سورية.

وقال الناشط الإعلامي جميل العكيدي، وهو مدير منصة العكيدات نيوز (المهتمة بأخبار محافظة دير الزور وريفها)، لـ«العربي الجديد»، إن اعتقال الشاب جاء على خلفية مشاجرة بينه وبين أحد جيرانه، وتم اقتياده إلى مقر عسكري لـ«قسد» في قاعدة حقل العمر (النفطي) التي توجد فيها قاعدة عسكرية لقوات التحالف الدولي. وشدد العكيدي على أن علاء الميزر تعرض للتعذيب ساعات طويلة وتم تسليم جثته لذويه، مساء الجمعة الماضي، وتظهر عليها آثار التعذيب، إضافة إلى ظهور آثار التشريح على الجثة، الأمر الذي يُرجح سرقة أعضاء من الجثة، لافتاً إلى أن الميزر مدني ولا ينتمي لأي جهة عسكرية أو سياسية.

من جهة أخرى، زودت منصة العكيدات نيوز «العربي الجديد» بتسجيل صوتي لأحد أقارب الميزر يدعى أبو كمال، يشير فيه إلى أنه قبل ثلاثة أيام استنفرت مجموعات «قسد» في منطقتي ذبيان والشحيل، شرقي دير الزور، تزامناً مع حملة اعتقالات نفذتها هناك مستهدفة شباناً من أبناء المنطقة. وأشار إلى أنه فجر الجمعة الماضي داهمت مجموعات حي اللطوة في بلدة ذبيان أثناء مشاجرة عائلية هناك، وبدأت باعتقال شبان والسطو على منازل المدنيين، وأثناء محاولة علاء الميزر الفرار من المجموعات خوفاً من الاعتقال تم إطلاق النار عليه وإصابته، واقتادته حياً إلى نقطة لـ«قسد» في حقل العمر النفطي الذي توجد بداخله قاعدة للتحالف الدولي، ثم سُلّم من هناك ميتاً، وقد استُخيل كبده وكليتاه وقلبه ورئتاه وأعضاؤه التناسلية. ولفت أبو كمال إلى أن الشاب مدني وليس له علاقة بأي فصيل أو تجمع عسكري ويعمل مهندساً، وكانت «قسد» قد عرضت عليه العمل في حقل العمر النفطي قبل أيام لكنه رفض. وأكد الناشط جاسم العلاوي، المقيم في دير الزور، هذه الرواية لـ«العربي الجديد»، مبيناً أن مجموعات «قسد» هي التي اعتقلت الشاب وهي التي سلمته إلى ذويه بعد قتله. وأشار نشطاء في دير الزور، في أحاديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوات «قسد» سلّمت، يوم الأحد ما قبل الماضي، جثمان الشاب علاء الدغمش، وذلك بعد اعتقال دام قرابة عشر ساعات، وظهرت على جسده آثار التعذيب والتشريح، موضحاً أنّ الدغمش اعتقل في بلدة درنج، شرقي محافظة دير الزور، من دون معرفة أسباب اعتقاله أو التهم الموجهة إليه.

لكن الناشط عمر البوكمالي، وهو أحد أبناء المنطقة الشرقية في سورية، استبعد في حديث مع «العربي الجديد»، أن تلجأ «قسد» لمسألة الاتجار بالأعضاء بعد عمليات الاعتقال أو القتل تحت التعذيب، لافتاً إلى أن عمليات الاتجار ونقل الأعضاء البشرية تحتاج إلى خبرات وإمكانيات كبيرة، ولا تتم بهذه الطريقة. ولم ينف انتهاكات «قسد» باعتقال وتصفية المدنيين وغيرهم، لكن ليس لدرجة الوصول إلى تجارة الأعضاء. وأضاف البوكمالي أن هناك شكوكاً أساساً حول المشاجرة التي حدثت خلال اعتقال الشاب، معتبراً أن هناك أطرافاً تريد الاستفادة منها ومن مقتل الشاب الميزر، لتبرير هجوم جديد على «قسد»، لا سيما أن بلدة ذبيان تعتبر معقل الشيخ العشائري إبراهيم الهفل، الذي قاد حراكاً مسلحاً ضد «قسد» العام الماضي، قبل أن يتم وأد هذا الحراك. وكانت «قسد» قد سلّمت منذ بداية العام الحالي جثث شبان قضوا تحت التعذيب في سجونها، معظمهم من أرياف محافظة دير الزور، شرقي سورية، البعض منهم وُجهت إليهم تُهم بالانتماء إلى تنظيم داعش، على الرغم من عدم إثبات هذه التهم، والبعض الآخر قضوا تحت التعذيب من دون معرفة الأسباب الدافعة للاعتقال والقتل. ووثق نشطاء من دير الزور وريفها انتهاكات «قسد» التي شملت قتل ستة أشخاص تحت التعذيب خلال 15 يوماً، ثلاثة منهم تحت سن البلوغ، أو السن القانوني. وتواصلت «العربي الجديد» مع مسؤولين من قوات سوريا الديمقراطية للسؤال عن حوادث انتهاكات «قسد» الأخيرة، لكن لم يرد سوى قيادي، فضّل عدم الكشف عن اسمه، نافياً ضلوع «قسد» بجريمة قتل الميزر. وقال إن هذا الأسلوب لم يكن متبعاً في يوم من الأيام من قبل أي جهة عسكرية أو أمنية في شمال شرق سورية. وأضاف أن «قسد مؤسسة محترمة ولها تراتبية قيادية، ولا ولم تتبنَ العمل الإجرامي في أي يوم وفي أشد الظروف». وحول انتهاكات «قسد» الأخرى، أشار القيادي إلى أن «هناك اتهامات وليس حقائق» بشأن هذه المزاعم.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 5188 شخصاً، بينهم 836 طفلاً و532 امرأة، لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري داخل مراكز الاحتجاز التابعة لـ«قسد»، وذلك منذ إعلان تأسيسها (تأسيس وحدات حماية الشعب في يوليو/ تموز 2012)، حتى يونيو/ حزيران الحالي. ووثقت الشبكة أيضاً مقتل ما لا يقل عن 105 أشخاص، بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان، وذلك منذ إعلان تأسيس «قسد» (تأسيس وحدات حماية الشعب)، حتى يونيو 2024، وسجلت تسليمها 64 من جثامين الضحايا لعائلاتهم وتظهر عليها آثار تعذيب، بعد دفع ذويهم مبالغ مالية أو تدخل وساطات من ذوي النفوذ. وازدادت أخيراً حالات الاعتداء على مكاتب الأحزاب المعارضة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، وهي الجهة التي تدير المنطقة إلى جانب الجناح العسكري (قسد)، لا سيما أحزاب المجلس الوطني الكردي المعارض لقوات سوريا الديمقراطية و«الإدارة»، فضلاً عن حالات التجنيد الإجباري، وتجنيد القاصرين من الجنسين. وأشار عضو «رابطة المستقلين الكرد السوريين»، السياسي والحقوقي رديف مصطفى، إلى أن انتهاكات «قسد» تشبه إلى حد كبير «الانتهاكات التي يقوم بها نظام الإبادة الأسدي، وهي انتهاكات ممنهجة ومنظمة تستهدف من يختلف معها». وأضاف مصطفى، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «في ما يخص عمليات القتل والتعذيب الوحشي رهن الاعتقال، فإن قسد تريد منها إرسال رسائل ترهيب للطرف الآخر المختلف معها، والحادثة الأخيرة ليست الوحيدة، وقد سبقتها الكثير من الحوادث في مناطق سيطرة قسد على اختلافها». وعدد مصطفى انتهاكات «قسد» و«الإدارة الذاتية» وأحزابها ضد المدنيين، مشيراً إلى «التجنيد الإجباري، وتجنيد القاصرين، رغم عدم وجود شرعية لقسد أو الإدارة للقيام بأي عمليات تجنيد، بالإضافة إلى الاعتداء على مكاتب الأحزاب السياسية المعارضة وإحراقها، واستهداف الصحافيين والسياسيين وقمع حرية الصحافة، والتحكم الاقتصادي، لا سيما بلقمة عيش الناس وتجويعهم، في ابتزاز واضح لوضع الناس الاجتماعي والاقتصادي». واعتبر مصطفى أن «قسد هي منظمة إرهابية تتبع لحزب العمال الكردستاني، وتقوم بأعمال وحشية لتبرير سيطرتها بالقوة والعسكرة»، مضيفاً: «العربي إذا اختلف معهما يُصنّف داعشياً، والكردي إذا عارضهما يكون خائناً وعميلاً».

مسلحون من «قسد» في دير الزور، سبتمبر 2023 (دليك سليمان/فرانس برس)

ردِيف مصطفى: انتهاكات «قسد» لترهيب المختلفين معها

نفى قيادي في «قسد» ضلوع القوات بجريمة قتل الميزر

تهمة الانتماء إلى «داعش»

لاحظ متابعون للوضع في شرق الفرات أنه منذ الحراك العشائري في محافظة دير الزور وما قبله، قامت «قسد»، التي تسيطر على مناطق في شمال شرق سورية، بحملات واسعة استهدفت شباناً من أبناء تلك المناطق، وغالباً ما تكون التهمة الانتماء إلى تنظيم داعش. لكن أبناء المنطقة يشيرون إلى أسباب انتقامية من وراء انتهاكات «قسد» على خلفية الحراك، إضافة إلى أسباب عنصرية تقف وراءها طبيعة أبناء المنطقة الذين ينتمون للمكون العربي.

متابعة

هجوم جديد للحوثيين يصيب سفينتين ومدمرة

يواصل الحوثيون هجماتهم ضد السفن التي يقولون إنها مرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وبحر العرب، وآخر عملياتهم استهداف سفينتين ومدمرة أميركية

بعد مرور أيام من استهدافهم سفينتين وإصابتهما مباشرة، وإجبار طاقميهما على مغادرتهما، أعلن الحوثيون أنهم هاجموا سفينتين جديدتين بالإضافة إلى مدمرة أميركية في البحر الأحمر وبحر العرب. وقال المتحدث باسم جماعة الحوثيين العميد يحيى سريع، في بيان ليل الأحد الاثنين، إن «القوات المسلحة اليمنية استهدفت مدمرة أميركية في البحر الأحمر بعدد من الصواريخ البالستية». وأوضح أنه «تم استهداف السفينة كايتن باريس في البحر الأحمر بعدد من الصواريخ البحرية بعد انتهاك الشركة المالكة لقرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة. كما استُهدفت السفينة هابي كوندور بعدد من الطائرات المسيّرة»، مؤكداً أن «العمليات حققت أهدافها». وأشار إلى استمرار «القوات المسلحة اليمنية في الانتصار للشعب الفلسطيني والرد على العدوان الأميركي البريطاني حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة». وكانت هيئة عمليات التجارة البريطانية أعلنت، أمس الأول، أن سفينة على بعد 40 ميلاً بحرياً جنوبي مدينة المُخا اليمنية أبلغت عن انفجارين في مكان قريب. وأضافت أن السفينة وطاقمها بخير ويواصلان الرحلة، من دون أن تحدد هوية هذه السفينة.

وكان سريع قد أعلن، في بيان مساء السبت الماضي، غرق سفينة «فيربينا» في خليج عدن، بعد يومين من استهدافها بصواريخ. وقال في بيان إن «مصير السفن المستهدفة خلال الـ72 ساعة الماضية بسبب انتهاكها حظر الوصول إلى موانئ فلسطين المحتلة هو الغرق، سفينة فيربينا تغرق في خليج عدن بعد استهدافها بعدد من الصواريخ». وأضاف: «سفينة توتور التي تم استهدافها بزورق مسيّر وعدد من الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة معرضة للغرق». وأكدت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، في بيان، إصابة السفينة «فيربينا»، موضحة أن أفراد طاقمها أعلنوا أنهم بصدد التخلي عن السفينة، مشيرة إلى أنها لبت نداء الاستغاثة وقامت بإخلاء البحارة، بسبب النيران المتواصلة في السفينة وعدم قدرتهم على التحكم فيها. وقالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، من جهتها، إن قوات عسكرية أجلت طاقم ناقلة الفحم «توتور»، بعد تعرضها لهجوم شنته جماعة الحوثيين الأربعاء الماضي على بعد 66 ميلاً بحرياً جنوب غرب الحديدة في اليمن.

وكانت جماعة الحوثيين بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، استهداف سفن شحن إسرائيلية أو مرتبطة بالاحتلال في البحر الأحمر وغيره بصواريخ ومسيّرات، في وقت بدأت واشنطن ولندن منذ مطلع العام الحالي شنّ غارات جوية وهجمات صاروخية على مواقع لهم في اليمن. وفي الثالث من مايو/أيار الماضي، وقبل أيام من الهجوم الإسرائيلي على رفح جنوبي قطاع غزة، أعلن الحوثيون بدء تنفيذ مرحلة رابعة من التصعيد، «تشمل استهداف كل السفن التي تخترق قرار حظر الملاحة الإسرائيلية والمتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة من البحر الأبيض المتوسط» في أي منطقة تطاولها قواتهم.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة أسوشييتد برس، أمس الاثنين، أن حاملة الطائرات الأميركية «يو إس إس دوايت أيزنهاور» لا تزال في البحر الأحمر، وذلك مع مواصلة الحوثيين الإعلان عن استهدافها بالصواريخ والمسيرات. وقال قائد حاملة الطائرات كريستوفر هيل ساخراً: «أعتقد أنه تم إغراقنا مرتين أو ثلاث مرات في الأشهر الستة الماضية، وهو أمر لم يحدث»، مضيفاً: «يكاد يكون الأمر كوميدياً في هذه المرحلة».

(رويترز، الأناضول، أسوشييتد برس)

مسلحون حوثيون خلال عرض عسكري في صنعاء، الجمعة الماضي (محمد حويس/فرانس برس)

رصد

بدء الحملة الانتخابية في فرنسا

انطلقت حملة الانتخابات التشريعية في فرنسا، أمس الاثنين، بعد أسبوع من الارتباك في المشهد السياسي عقب حلّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون البرلمان داعياً لانتخابات تشريعية مبكرة، الأحَدين الماضي، غداة خسارة معسكره الرئاسي متمثلاً بحزب النهضة، أمام حزب التجمع الوطني، اليميني المتطرّف في انتخابات البرلمان الأوروبي.

وبعدما فاز حزب مارين لوبان بـ31,4% من الأصوات خلال الانتخابات الأوروبية، مقابل 13,8% للحزب الموالي لماكرون، يسعى رئيس «التجمع الوطني» جوردان بارديلا للوصول إلى منصب رئيس الحكومة، فيما سيتنافس المرشحون خلال الانتخابات المقررة بدورتها الأولى في 30 يونيو/ حزيران الحالي، على 577 مقعداً. وسيدخل حزب التجمع الوطني هذه المنافسة متسلحاً بحوالى 30% من نيات التصويت، حاصلاً على المركز الأول، مقابل 20% لحزب النهضة ليكون في المركز الثالث بعد اليسار الذي حلّ ثانياً بنسبة 25% من نيات التصويت.

وفي ظل هذه النتائج، أدّى احتمال وصول اليمين المتطرّف إلى السلطة إلى إعادة هيكلة مفاجئة للمشهد السياسي. فقد قرر رئيس حزب الجمهوريين (يمين) إيريك سيوتي التحالف مع حزب التجمّع الوطني ضمن «تجمّع للحقوق». وبينما لم يتبعه في ذلك سوى نائب واحد من ضمن المسؤولين في الحزب ورئيس حركة الشباب وفق «فرانس برس»، إلا أنه أشار مساء أول من أمس الأحد، إلى أن هناك 62 مرشحاً معه. كذلك، يمكن لحزب التجمع الوطني أن يعتمد على دعم غير مباشر من السياسي اليميني المتطرف إريك زيمور، والذي رغم عدائه لحزب التجمع الوطني، إلا أن حزب «الاسترداد» التابع له لن يقدم مرشحين في نصف الدوائر الانتخابية تقريباً، لصالح مرشحين مثل إريك سيوتي ونيكولا دوبون آنيان. من جانبه، أعلن الفرع المناهض لسيوتي في حزب الجمهوريين، مساء أول من أمس، أنه اختار حوالى «400 مرشح». في موازاة ذلك وبحلوله ثانياً في نيات التصويت، تمكّن اليسار من التغلّب على أشهر من الانقسامات في أيام قليلة، عبر التوحّد تحت شعار «الجبهة الشعبية الجديدة». وحصل التحالف على تأييد الرئيس الاشتراكي السابق فرانسوا هولاند الذي يقدم نفسه أمام الناخبين مرشّحاً في كوريز (جنوب فرنسا)، وعلى دعم رئيس الوزراء الأسبق ليونيل جوسبان. غير أن التوترات ضمن اليسار لا تزال موجودة، كذلك في بعض الدوائر الانتخابية، يقدم حزب فرنسا الأبية (يسار راديكالي) الذي يتزعمه جان لوك ميلانشون مرشحين ضد التحالف. وقد انفصل العديد من الشخصيات التاريخية في حزب فرنسا الأبية والذين ينتقدون ميلانشون، مثل أليكسيس كوربيار، عن الحزب وقرروا الإبقاء على ترشيحهم رغم أن الحزب رفض ترشيحهم. من جهة أخرى، أثار بعض المرشحين الذين اختارتهم حركة اليسار المتشدد، مثل المناهض للفاشية رافاييل أرنو، انتقادات كثيرة. ويحمل برنامج الجبهة الشعبية الجديدة، بنوداً من أبرزها تحديد الحد الأدنى للأجور عند 1600 يورو، والتخلي عن إصلاح نظام التقاعد وربط الرواتب بالتضخم، الأمر الذي يعد «كارثة» وفق وزير الاقتصاد برونو لومير. من جهته، طرح المعسكر الرئاسي الذي يشن حملته الانتخابية تحت شعار «معاً من أجل الجمهورية» تدابير تتعلق بالقوة الشرائية، مثل زيادة حجم المكافأة التي سيتمكّن أصحاب العمل من دفعها من دون ضرائب على الضمان الاجتماعي، وتخفيض فواتير الكهرباء، فيما امتنع عن تقديم مرشحين في حوالى 60 دائرة انتخابية، خصوصاً تلك التي يترشح فيها هولاند.

(فرانس برس)

إضاءة

عودة لويس ساكو بطريركاً في بغداد

قد تساهم إعادة رئيس الحكومة العراقي محمد شياع السوداني لويس ساكو إلى منصبه بطريركاً للمسيحيين الكلدان في العراق والعالم في تخفيف التوتر

بغداد ـ **محمد الباسم**

أصدر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الأسبوع الماضي، أمراً بإعادة تسمية الكاردينال لويس ساكو بطريركاً للمسيحيين الكلدان في العراق والعالم، بعد نحو 10 أشهر على إصدار الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، قراراً بسحب المرسوم الجمهوري بتعيين ساكو بطريركاً على الكلدان في العراق والعالم، ومن ثم إصدار أمر قضائي باستقدامه للمحكمة بتهم رفعها ضده ريان الكلداني، زعيم مليشيا «بابليون» المسيحية المدعومة من فصائل الحشد الشعبي، والتي تنشط في سهل نينوى وبغداد. قرار السوداني جاء مفاجئاً وغير متطابق مع وجهة نظر رئاسة الجمهورية، التي تجد أن قرارها قانوني، ما يشرح ضمنياً عدم الاتفاق بين رئاستي الجمهورية والوزراء، لا سيما أن الأمر الديواني الحكومي استند إلى البند الخامس من المادة الأولى من نظام رعاية الطوائف الدينية لسنة 1981، في حين أن الرئيس العراقي استند إلى المرسوم الجمهوري رقم 147 لسنة 2013. ورغم الأمر الديواني الذي أصدره السوداني، إلا أن رئاسة الجمهورية لم تعلق، بل إنها رفضت التعليق لـ«العربي الجديد»، معتبرة أن الحديث عن هذا الموضوع في الوقت الحالي «غير مناسب».

وفي يوليو/تموز الماضي، غادر لويس ساكو بغداد، واتخذ من مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان، مقراً له. لكنه عاد إلى العاصمة العراقية في إبريل/ نيسان 2024. وبحسب ساكو، فإن عودته جاءت بدعوة شخصية من السوداني. وقال لويس ساكو إنه عاش 9 أشهر من «المعاناة والألم والقلق»، وهي الفترة التي غادر فيها المطرانية في بغداد. وفي وقت سابق، تحدث لويس ساكو مع «العربي الجديد»، بخصوص القرار العراقي بشأن عزله من منصبه. وقال إن «القرار غير قانوني، وإن هذا الاستهداف ليس لي وحدي، بل لكل المكون المسيحي، وذلك بهدف جعله حلقة ضعيفة وإفراغه من النخب عبر الهجرة والترهيب». وأضاف أن «رئيس الكنيسة غادر مرتين في التاريخ العراقي، مرة في عهد أرغون حفيد هولاكو في القرن الثاني عشر، وفي زمن الرئيس عبد اللطيف رشيد، الذي كان يقول إنني شخصية وطنية، فيما تسبب بعد ذلك باغتيالي معنوياً». كما اعتبر أن «مليشيا بابليون لا تمثل المسيحيين في العراق».

وأثارت عودة لويس ساكو إلى بغداد، وإحياء الأنشطة الكنسية المعتادة، بتغطية من قناة «الأولى» الفضائية، التي يملكها زعيم حركة «بابليون» ريان الكلداني، المعروف بعدائه لساكو، وكونه أبرز الأسباب في صدور المرسوم الجمهوري ضد ساكو، توقعات باحتمال عودة العلاقة بين الغريمين. وعلمت «العربي الجديد»، من مصادر قريبة من الحكومة العراقية، أن «الزيارة الأخيرة للسوداني إلى الولايات المتحدة الأميركية (في إبريل/ نيسان الماضي) شهدت حديثاً أميركياً صريحاً بشأن احتواء أزمة لويس ساكو ومنع تعرّض المسيحيين كافلية إلى اضطهاد وتنكيل لصالح جهات مسلحة تدعي تمثيلها للمكون المسيحي». وبينت أن «فريق السوداني استوعب خطورة التعامل مع ملف لويس ساكو وقرر إصدار الأمر الديواني الخاص بساكو، باتفاق مع رئيس الجمهورية العراقي، وأن الأخير استوعب أيضاً الرسائل الأميركية، في حين أن ريان الكلداني تغاضى عن الدعوى القضائية التي رفعها ضد ساكو». مصدر آخر قريب من لويس ساكو أشار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الخلافات الحادة مع رئيس الجمهورية وريان الكلداني تتجه للذوبان برعاية حكومية من قبل السوداني شخصياً، جرّاء الضغوط الدولية بشأن ملف المسيحيين في البلاد. لكن الخلافات قد تتطور وتعود إلى الواجهة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، خصوصاً وأن ساكو يدعم أطراف مسيحية قريبة منه، في حين أن ريان الكلداني لا يحظى بدعم الكنيسة الكلدانية». وأوضح أن «خلاف الكلداني مع لويس ساكو بدأ باتهامات تتعلق ببيع أملاك تابعة للكنيسة، في حين أن ساكو يتهم غريمه بالاستيلاء على القرار السياسي المسيحي، وهذا اللحن قد يُعاد عزفه مع اشتداد الأزمة الانتخابات قريباً».

وخلال فترة اشتداد أزمة ساكو، عبّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، عن قلق الولايات المتحدة إزاء القرار العراقي، بشأن سحب المرسوم الجمهوري الخاص بساكو. واعتبر القرار الرئاسي «ضربة للحرية الدينية، ولهذا نحن قلقون للغاية، وانخرطنا مباشرة مع الحكومة العراقية لتوضيح مخاوفنا»، على حد تعبيره. من جانبه، بيّن رئيس ائتلاف «حمورابي»، وزير النقل والاتصالات في حكومة إقليم كردستان، آنو جوهر، في بيان، أنه «رغم الخطوة الإيجابية التي أقدم عليها السوداني، فإننا ننتظر خطوات أخرى جديدة وضرورية تصب في مصلحة أحد أقدم المكونات الوطنية في بلاد الرافدين، وتصحيح الخطأ الذي وقعت به مؤسسة رئاسة الجمهورية، فضلاً عن تصحيح الخطأ الدستوري الذي وقعت فيه المحكمة الاتحادية بإلغاء مقاعد كوتا المسيحيين والتركمان في برلمان إقليم كردستان». وطالب بـ«سحب المليشيات من منطقة سهل نينوى وتسليم الملف الأمني المشترك إلى القوى الأمنية المعترف بها في الدستور كالجيش العراقي والبشمركة، وضمان نسبة عادلة للمسيحيين في التعيينات الجديدة، وضمان الحصة المسيحية في المقاعد التعويضية. وإعادة بناء ما دمره «داعش» من بنى تحتية في قرانا في سهل نينوى وحماية تركيبتها الديمغرافية». وكان الخلاف بين لويس ساكو والكلداني قد وصل خلال الأشهر الماضية إلى تبادل التهم والبيانات عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات الصحافية، في مرحلة جديدة من الصراع على الوضع الديني والسياسي للمكون المسيحي، الذي لم يمر بحالة جيدة منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

مصادر: فريق السوداني استوعب خطورة التعامل مع ملف ساكو

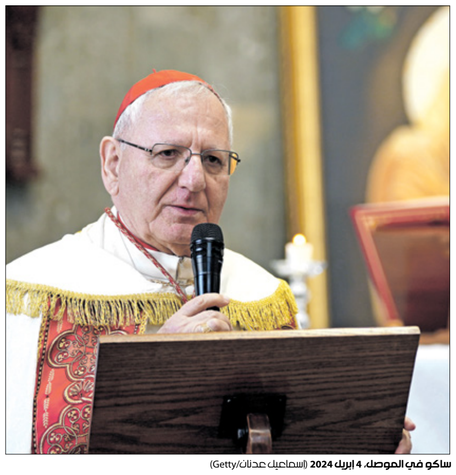
ساكو في الموصل، 4 إبريل 2024 (إسماعيل عدنان/Getty)

شرق غرب

بوتين يزور كوريا الشمالية اليوم

أعلنت الرئاسة الروسية (الكرملين)، في بيان أمس الاثنين، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيزور كوريا الشمالية اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء. وبينما عزز البلدان علاقاتهما بشكل كبير منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022، من المقرر أن يزور بوتين بعد ذلك فيتنام، وهي دولة شريكة أخرى لروسيا منذ الحقبة السوفييتية، غداً الأربعاء وبعد غد الخميس.

(فرانس برس)

جولة حوار بين سيول وبكين

قالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، في بيان أمس الاثنين، إن سيول وبكين ستعقدان الجولة الأولى من الحوار الدبلوماسي والأمني اليوم الثلاثاء، يقودها نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي كيم هونغ كيون ونظيره الصيني سون وي دونغ. واتفق الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول (الصورة) ورئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ على إطلاق المحادثات عندما اجتمعا الشهر الماضي في سيول في قمة شاركت فيها اليابان.

(رويترز)

تصادم سفن في بحر الصين الجنوبي

اصطدمت سفينة فيليبينية بأخرى صينية، أمس الاثنين، في بحر الصين الجنوبي قرب جزر سبراتلي المتنازع عليها بين مانيلا وبكين، في حين تتزايد الحوادث بين البلدين في هذه المنطقة التي تطالب بكين بالسيادة على معظمها. وقال خفر السواحل الصيني إن السفينة الفيليبينية اقتربت من الصينية «بطريقة غير مهنية»، فيما قال الجيش الفيليبيني إنه «لا يعطي أي مصداقية للادعاءات المضللة والخادعة لخفر السواحل الصيني».

(فرانس برس)

تايوان لا تسعى للحرب مع الصين

قال وزير الدفاع التايواني ويليونغتون كو (الصورة)، أمس الاثنين، إن بلاده لا تسعى إلى حرب مع الصين، مضيفاً أن «استراتيجيتنا وفرضيتنا هما حرب غير متكافئة، ولذا نسعى إلى بناء قوتنا متعددة المستويات للردع» من أجل «إضعاف» قدرة الصين على الغزو. وكان الرئيس التايواني لاي تشينغ ته قد قال، أول من أمس الأحد، إن الصين تعتبر ضم تايوان و«القضاء عليها» قضية قومية.

(رويترز)

مخاوف من حصار آلاف الروهينغا في ميانمار

قالت جماعة جيش أراكان في منطقة راخين في ميانمار، مساء أول من أمس الأحد، إنه يتعين على سكان بلدة ماونغداو، وأغلبهم من أقلية الروهينغا المسلمة، مغادرة البلدة بحلول مساء أمس، قبل هجوم مقرر لها على مواقع للمجلس العسكري في البلدة على الحدود مع بنغلادش. وبينما أبدت الأخيرة رفضها استقبال المزيد من اللاجئين، قال أونغ كياو مو، نائب وزير حقوق الإنسان في حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار، وهي «حكومة ظل»، إن نحو 70 ألفاً من الروهينغا في ماونغداو تقطعت بهم السبل مع اقتراب القتال، مضيفاً لـ«رويترز» أنه «ليس لديهم مكان يهربون إليه».

(رويترز)

قضية

يواجه كثير من السودانيين اتهامات ومحاكمات من قبل الجيش و«الدعم السريع»، وبينما تصب الاتهامات في خانة التعاون مع الطرف الآخر ودعمه، يقول محامون إن الاعتقالات تجري من دون احترام للقوانين

انتهاكات الحرب السودانية

مدنيون عالقون بين محاكم الجيش ومعتقلات «الدعم»

الخرطوم ـ **أيمن إبراهيم**

بعد أكثر من عام على اندلاع حرب السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، يجد كثير من السودانيين أنفسهم في مواجهة شكوك واتهامات طرفي الحرب لهم، والتي تطورت في كثير من الحالات إلى اعتقالات وحتى محاكمات بتهمة الانتماء لطرف على حساب آخر. وتمارس قوات الدعم السريع الاعتقال والسجن والتعذيب بحق متهمين لديها، بينما تصدر المحاكم في مناطق خاضعة للجيش أحكاماً ضد عدد من المدنيين بتهم التعاون أو التعاطف مع «الدعم»، تصل إلى حدّ الإعدام. يروي المواطن عبد العزيز، في حديث لـ«العربي الجديد»، تعرّضه للاعتقال في منطقة الدخينات جنوب الخرطوم على يد الدعم السريع بتهمة العمل مع استخبارات الجيش. ويقول إنّه كان يقود عربة يجرها حمار ويبيع الحليب، وخلال سيره في الطريق طلبت منه سيدة توصيلها معه ففعل، وفجأة جاء مقاتلون من الدعم السريع على دراجات نارية وأوقفوه وأخذوه هو والسيدة وتركوا عربته في الشارع، ثم رُحِّل إلى معتقل تابع للدعم السريع جنوبي الخرطوم. ويذكر أنه بمجرد دخوله بدأ مقاتلون يحملون السياط بضربه، ثم زجّوه في زنزانة مع آخرين، مضيفاً: «وجدت المكان قذراً جداً وفيه الكثير من المعتقلين الذين يتعرضون للضرب، وكان هناك إناء حديدي لقضاء الحاجة داخل الزنزانة، فيما كنا نأكل وجبتين؛ عبارة عن عصيدة (دقيق قمح مطبوخ بالماء)، يضاف إليها العدس». ويشير إلى أنه حُقِّق معه بعد ثلاثة أيام، قبل إطلاق سراحه بعد قضاء أسبوع، نتيجة تعرّف أحد المقاتلين عليه والتوصية لآخرين بأنه مجرد مواطن عادي ولا ينتمي للجيش.

من جهته يقول المواطن حبيب صالح، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه تعرض للاعتقال من قبل عناصر «الدعم»، ومن جنود الجيش أيضاً. ويفيد بأنه كان يتنقل بين الخرطوم ومدينة ربك في ولاية النيل الأبيض لغرض العمل من ولاية إلى أخرى، ويواجه نقاط التفتيش التي ينصبها الطرفان على الطرق البرية ومداخل المدن. ويضيف أنّه «كل مرة يتم توقيفي واتهامي بالانتماء إلى الاستخبارات في نقاط الجيش والدعم السريع، إذ يتهمني جنود الدعم بأنني عسكري، ويتهمني جنود الجيش بأنني أشبه عناصر الدعم». ويشير إلى أنه أُنزِل من الحافلة واحتُجز أكثر من مرة وهُدّد بالقتل بعد وضع فوهة البندقية على رأسه إذا لم يعترف بالتهم المنسوبة إليه. ويتابع: «في مدينة القطينة بولاية النيل الأبيض، جاء شاب صغير وأمرني بالنزول من الحافلة، ثم طلب مني السير إلى الأمام، وعندما فعلت قال لزميله إن هذا الشخص عسكري، فجاء الآخر وطلبا مني مجدداً السير، ثم خلعا قميصي وفتشا منطقة الكتف لرؤية إن كانت هناك علامات على حمل بندقية، ثم أطلق سراحي بعد تدخل شخص آخر أخذ هاتفي وفتشه وأعادني إلى الحافلة».

ومع استمرار حرب السودان والاعتقالات من قبل طرفيها، دعت مبادرة لا لقهر النساء (تنظيم نسوي) في بيان يوم الثالث من يونيو/ حزيران الحالي، كلّ «الجهات المدنية والحقوقية، وخصوصاً المحامين الديمقراطيين والحقوقيين، للوقوف في وجه الاعتقالات والمحاكم»، والتي وصفتها بـ«الظالمة الموجهة للمواطنين من طرفي الحرب». كذلك طالبت بـ«رفع سيوف القهر الممنهج من قبل حاملي السلاح على المواطنات والمواطنين».

من جهتها قالت الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين، في بيان يوم الخامس من يونيو الحالي، إنّه في خضم حرب السودان و«استغلالاً لحالة الفوضى والغياب التام لجميع مظاهر الدولة» حتى في المناطق التي تسمّى «آمنة»، تمتد ما وصفتها بـ«أذرع ومخالب أجهزة قمع النظام السابق ممثلة في استخبارات الجيش وجهاز الأمن». وأشارت إلى أنها سبق أن تحدّثت مراراً وتكراراً عن التعدي على الحريات، واستهداف الناشطين والمبادرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مضيفة أنه جرى خلال حملة الاعتقالات الأخيرة أخذ بعض ذوي المطلوبين كرهائن حتى يسلموا أنفسهم.

وكانت بعض محاكم ولايات البحر الأحمر والنيل الأزرق والقضارف، حيث يسيطر الجيش، قد أصدرت أحكاماً بإدانة مواطنين بتهمة التعاون أو التعاطف مع «الدعم»، إذ حكمت محكمة بإقليم النيل الأزرق في الثالث من يونيو الحالي، بالإعدام على عيسى حامد عضو دائرة المهنيين بحزب الأمة القومي. وكان حامد قد اعتقل من قبل استخبارات الجيش مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي بتهمة دعم الدعم السريع. كذلك قضت محكمة في بورتسودان في اليوم نفسه بالسجن 20 عاماً على فتاة تدعى شيماء سعيد بتهمة إهانة الجيش وتأييد الدعم السريع على منصة فيسبوك، وفق قرار قاضي محكمة مكافحة الإرهاب والجرائم الموجهة ضد الدولة، المأمون الخواض الشيخ العقاد. وجاء الحكم بعد يوم من إصدار القاضي حكماً بالإعدام على فتاة أخرى في مدينة بورتسودان تدعى هناء ضو البيت، وذلك بعد اتهامها بالتعاون مع الدعم السريع عقب توقيفها وتفتيش هاتفها. وفي مايو/ أيار الماضي قضت محكمة الجنايات في مدينة القضارف شرق البلاد على محام (عُرف بأحرف اسمه الأولى ع. م. ر. م) بالإعدام بعد اتهامه بالتعاون مع «الدعم».

وقالت مجموعة «محامو الطوارئ» الحقوقية إنّه منذ فبراير/ شباط الماضي تشهد المناطق الواقعة تحت سلطة الجيش في مدينة أم درمان اعتقالات لأعداد كبيرة من المدنيين من منازلهم بشبهة الانتماء أو التعاون مع الدعم السريع. كذلك أُخلي عدد كبير من المنازل للسرقة من قبل أفراد يتبعون للجيش. وأشارت المجموعة في نشرة أصدرتها يوم السابع يونيو الحالي إلى أن الدعم السريع في المقابل تحتجز وتعتقل على نحو غير إنساني ومهين مئات المدنيين من سكان قطاعي السلام والبقعة بمدينة أم درمان بشبهة التعاون مع الجيش، أو الانتماء لكتائب المستنفرين (مقاتلون متطوعون). وأضافت أن «الدعم» تطرد السكان من منازلهم قسراً ثم تستغلها لأغراض مختلفة، أو تسرق المقتنيات التي بداخلها. وذكرت أن «الدعم» تفرض أيضاً قيوداً على حركة المدنيين من وإلى محلية أم بدة في مدينة أم درمان، فيما يتم عند نقاط العبور والارتكازات طلب مبالغ مالية للسماح بالمرور، كما يتعرض المدنيون المقيمون في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أيضاً للضرب بالسياط والإذلال المتعمد.

وقالت المحامية سلوى أبسام، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يجوز تقييد حقوق المواطنين والتذرع بالطوارئ لتبرير تعطيل الحق في المحاكمة العادلة». وأوضحت أنه «في كل الحالات نصت الاتفاقيات الدولية على إطار عام للمحاكمات، والسودان ملتزم بالسياق الدولي لحقوق الإنسان وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو موقّع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1986 ويتضمن أغلب الحقوق الأساسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وهناك التزامات للسودان بالميثاق العربي وغيرها». وأشارت إلى «أمور خطيرة تحصل هذه الأيام، إذ يتم تحديد بعض القبائل باعتبار أنها تمثل حاضنة للدعم السريع»، مضيفة: «نحن الآن في حالة نزاع مسلح وهو يعتبر نزاعاً غير دولي، والسودان محكوم باتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب والحق في المساواة أمام القانون». وتساءلت: «لكن هل الجو العام يتيح الآن أن تكون هناك استقلالية للقضاء بشكل كامل؟»، وتجيب: «بما أن رئيس القضاء (عبد العزيز فتح الرحمن عابدين) هو المعني بعزل وتعيين القضاة، فهذا فيه انتقاص لاستقلالية القضاء».

وأوضحت أبسام أن هناك «خوفاً عاماً لدى المواطنين وحتى المحامين من الوضع الحالي، وهم يمارسون مهنة المحاماة والدفاع عن المتهمين وهم حذرون جداً، لأنه لا توجد شفافية، وهي مسألة جوهرية لمعرفة الناس بالطريقة التي يُحاكم بها المتهمون». وأضافت أنه «لا توجد شفافية لمعرفة ما يدور داخل الحراسات وطرق التحري وحالة المحتجز الصحية»، لافتة إلى أنه «في بعض القضايا التي كانت في محاكم مدينة القضارف، لم يتمكن المحامون من سماع المتهمين إلا أمام المحكمة، ولم يستطيعوا الاختلاء بهم إلا لدقائق معدودة». وذكرت أبسام أن «الناس في حالة خوف لأن السيطرة قوية من طرفي النزاع، وهما يتحكمان بالمواطنين وحرياتهم، والمحامي نفسه معرض للتحول إلى متهم، إذ يتم احتجازه من دون أن يكون هناك تبرير أو يكون الطرف الذي نفذ الاحتجاز محل مساءلة». وشدّدت على أنه «من الضروري أن تكون هناك رقابة حتى لا يتسع المجال أمام إساءة استعمال السلطة».

من جهته، قال المحامي أنور سليمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الانتهاكات بحق المدنيين من قبل التشكيلات العسكرية تفاقمت مع حرب السودان. وأضاف أن «الأطراف المتقاتلة تعتبر أن لديها تفويضاً لفعل ما تشاء»، لافتاً إلى أن «طبيعة نظام الإفلات من العقاب الذي أرسته الدكتاتوريات العسكر-الحزبية في البلاد على مدى سنوات وضعت أرضية لتلك الانتهاكات». وأشار إلى أنه «اليوم، أو طوال تاريخ الحكم الوطني (منذ استقلال السودان عام 1968)، لا وجود لجهة سياسية أو مدنية أو حكومية تنظر لمسألة الانتهاكات بمنظور حقوقي وقانوني، بل الكل يوظفها لخدمة أجندته السياسية». وأضاف بالتالي أن «المواطن يدفع ثمن تلك الانتهاكات باهظاً، ودونما أمل في إنصاف عدالة وطنية أو حتى دولية اليوم أو بعد حين». ورأى أن تغيير هذا الحال يحتاج إلى تطوير كامل لـ«بنياتنا السياسية والحقوقية، وإلا سيبقى الحال على هذا النحو لحقب طويلة مستقبلاً».

من جهته، اعتبر المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان عثمان صالح، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حرب السودان الحالية موجّهة في الأساس بنسبة كبيرة ضد المدنيين، إذ «يستهدف الطرفان المواطنين أكثر من استهدافهما لبعضهما البعض». وأضاف أن ذلك «يمثل مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لحماية المدنيين وقت الحرب». وقال صالح إن طرفي الصراع أشعلا الحرب و«لم يحترما أي قانون يتحدث عن التعامل مع المدنيين والأعيان المدنية، وهما لا يحترمان القانون الدولي الإنساني، ويتعاملان بعشوائية نتجت عنها كارثة إنسانية، تمثّلت في آلاف القتلى الجرحى والنازحين واللاجئين». وأشار إلى أن «طرفي حرب السودان في ممارساتها اليومية يضيّقان الخناق على المدنيين ويقبضان عليهم بتهم التعاون مع الطرف الآخر، أو منحه معلومات، وهي مجرد ادعاءات قد تكون نتيجتها قتل أو سجن وتعذيب في كثير من الأحيان».

وبحسب صالح فإن «المحاكمات التي جرت لأشخاص بتهم التعاون مع الدعم السريع أخيراً، لا تراعي حقوق المتهمين، والمحاكم الموجودة التي تُصدر مثل هذه الأحكام هي محاكم شكلية لا تحترم العدالة ولا القضاء». ولفت إلى أنه «يجب أن يُتاح للمتهم كامل حقوقه في الدفاع عن نفسه، ولا يُستجوب أو يُحاكم من دون أن يكون له ممثل قانوني، إلى جانب البيانات اللازمة والشهود». وأشار إلى أن «أغلب الذين يتم القبض عليهم يتهمون بموجب العثور على صور أو مقاطع فيديو في هواتفهم»، مضيفاً: «لو فتحت هاتف أي شخص ستجد الصور والبيانات والتصريحات التي يتم تبادلها آلاف المرات حول الحرب». وقال إن «وجود رسالة حول الحرب لا تعني الانتماء لجهة محاربة، وهي مسألة ليست لها أي قيمة قانونية».

معارك جنوبي الخرطوم

تواصل المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أنحاء متفرقة من السودان، وأفيد أمس الاثنين عن معارك اندلعت منذ ساعات الفجر في محيط سلاح المدرعات التابع للجيش في منطقة جبرة جنوبي الخرطوم بعد محاولة قوات الدعم التقدم في المنطقة. في هذا الوقت، أفادت شبكة «أن بي سي نيوز» الأميركية، في تقرير لها، بأنه يتم استخدام النار «بلا حرب» في السودان، حيث أُحرقت مئات القرى وشُوّيت بالأرض في جميع أنحاء البلاد.

تفتيش حافلة عند حاجز للجيش، جنوبي الخرطوم، مايو 2023 (Getty)

«محامو الطوارئ»: الدعم السريع تحتجز مئات المدنيين بأم درمان

عثمان صالح: المحاكمات التي جرت لا تراعي حقوق المتهمين

رفض أي حل منقوص

أكد عضو مجلس السيادة الانتقالي، مساعد قائد القوات المسلحة السودانية ياسر العطا، «حرص القوات المسلحة على حسم جرائم المليشيا المتمردة»، في إشارة لقوات الدعم السريع، لافتاً إلى أن «أي حل منقوص وتفاوض بدون حفظ للحقوق ما هو إلا تأجيل للحرب». كلام العطا جاء خلال زيارته مواقع عسكرية في منطقة أم درمان، حيث أكد أن «القوات المسلحة أصبحت أفضل حالاً، حيث تطورت قدراتها أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه في بداية الحرب».

تقرير

مؤتمر السلام في أوكرانيا

خطوة بسيطة في طريق معقّد لوقف الحرب المستمرة منذ عامين

يبرز التباعد بين الموقفين الأوكراني والروسي من المفاوضات للوصول إلى حل بشأن الحرب في أوكرانيا، عقب بيان مؤتمر السلام في أوكرانيا، والذي عقد في سويسرا أخيراً، من دون تطرق بيانه الختامي إلى النقاط الشائكة في «خطة السلام الأوكرانية»، فيما لا تزال موسكو متمسكة بمبادرة رئيسها

كورنهاغن ـ **سامر إلياس**

انتهى مؤتمر السلام في أوكرانيا في مدينة بوغنشتوك السويسرية، والذي عُقد يومي السبت والأحد الماضيين، بتوقيع 80 دولة من أصل 92 وأربع منظمات دولية من أصل ثمان على البيان الختامي، بعد يومين من المباحثات حول ثلاث نقاط من أصل عشر في «صيغة السلام الأوكرانية»، التي عرضها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي للمرة الأولى نهاية 2022.

ولم يتطرق البيان الختامي للمؤتمر إلى النقاط الشائكة والصعبة في «خطة السلام الأوكرانية»، باستثناء إشارات غير مباشرة في ديباجة البيان إلى ضرورة وقف روسيا حربها على أوكرانيا، والتحذير من أن «الحرب المستمرة التي تشنها روسيا الاتحادية ضد أوكرانيا لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية ودمار على نطاق واسع، وتخلق مخاطر وأزمات ذات تداعيات عالمية»، كما شدّدت الدول الموقّعة على البيان على التزامها بـ«مبادئ السيادة والاستقلال ووحدة أراضي كل الدول بما فيها أوكرانيا، ضمن حدودها المعترف بها دولياً، وضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية ومبادئ القانون الدولي». ومن اللافت أن هاتين الصياغتين استخدمتا مصطلحات مغايرة لما ورد في «خطة السلام الأوكرانية»، فبدلاً من الغزو استُخدم مصطلح الحرب، وتجنّب البيان الإشارة إلى ضرورة التزام روسيا بوحدة وسلامة أراضي أوكرانيا ضمن حدود 1991. ورغم التعديلات المذكورة، فقد أخفق منظمو المؤتمر في إقناع عدد من الدول المحورية في «الجنوب العالمي» بالتوقيع على البيان الختامي، على رأسها الهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا، إضافة إلى السعودية والإمارات.

وتضمّن البيان الختامي ثلاث نقاط أساسية تعكس المخاوف المشتركة للغرب و«الجنوب العالمي» حول مخاطر الأسلحة النووية والتسرب الإشعاعي، والمخاوف من أزمة غذاء عالمية، إضافة إلى التوافق على ضرورة حل القضايا الإنسانية المتعلقة بالأسرى وآثار الحرب على العائلات والأطفال. وشدد الموقّعون على أن يكون أي استخدام للطاقة النووية والمنشآت النووية آمناً ومؤمناً ومحمياً وسليماً بيئياً، وعلى ضرورة أن تعمل محطات ومنشآت الطاقة النووية الأوكرانية، بما في ذلك محطة زابوريجيا، بسلامة وأمان تحت السيطرة السيادية الكاملة لأوكرانيا وبما يتماشى مع مبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. وذكر البيان أن «أي تهديد أو استخدام للأسلحة النووية في سياق الحرب المستمرة ضد أوكرانيا أمر غير مقبول».

كما لفت الموقّعون إلى أن «الأمن الغذائي العالمي يعتمد على التصنيع والإمداد المتواصل للمنتجات الغذائية»، وتابعوا: «الهجمات على السفن التجارية في الموانئ وعلى طول الطريق بأكمله، وكذلك ضد الموانئ المدنية والبنية التحتية المدنية للموانئ، غير مقبولة». وشدّدوا على أنه «يجب عدم استخدام الأمن الغذائي سلاحاً بأي شكل من الأشكال». كذلك، دعا الموقّعون على البيان إلى إطلاق سراح جميع أسرى الحرب عن طريق التبادل الكامل، وإعادة جميع الأطفال الأوكرانيين المرحّلين والنازحين بشكل غير قانوني، وجميع المدنيين الأوكرانيين الآخرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني، إلى أوكرانيا. في نهاية البيان، عبّر الموقّعون عن اعتقادهم بأن التوصل إلى السلام يتطلب مشاركة جميع الأطراف والحوار بينها، وشددوا على أن ميثاق الأمم المتحدة، ومن ضمنها مبادئ احترام السلامة الإقليمية وسيادة جميع الدول، يمكن أن يكون بمثابة أساس لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. ورغم أن البيان الختامي لم يرقَ إلى المطالب الأوكرانية فقد أشاد زيلينسكي بـ«الخطوات الأولى نحو السلام» في المؤتمر، وقال إن البيان المشترك يظل «مفتوحاً للانضمام إليه من قبل كل من يحترم ميثاق الأمم المتحدة». وشدّد، أول من أمس الأحد، على أن المؤتمر سيتبعه قريباً اجتماع ثان، لافتاً إلى أن بعض الدول أبدت بالفعل استعدادها لاستضافة مثل هذه القمة، علماً أن البيان الختامي في بوغنشتوك لم يأت على ذكر أي مؤتمر للمتابعة.

وأقرت الرئيسة السويسرية فيولا أمهيرد بأنه لا يوجد اتفاق حول كيفية وتوقيت مشاركة روسيا (في الحوار). وقالت إن البيان الختامي «يرسل إشارة قوية إلى أن هناك حاجة إلى تغييرات»، مضيفة في كلمتها بختام المؤتمر، أول من أمس، إلى أن «هناك أفكاراً مشتركة لسلام عادل ودائم». وضربت أمثلة على تأمين المرافق النووية، والأمن الغذائي، ووصول أوكرانيا إلى موانئها، وإطلاق سراح جميع أسرى الحرب، وعودة الأطفال المرحّلين من أوكرانيا.

في المقابل، قالت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني عقب المؤتمر إن هذه المواضيع الثلاثة تمثل «الحد الأدنى من الشروط» للمفاوضات مع روسيا. من جانبها، أشادت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين بما أنجز في المؤتمر، ورأت أن السلام في أوكرانيا بات أقرب، مستدركة أن «السلام الحقيقي لن يتحقق بخطوة واحدة، وأن الطريق إلى ذلك يتطلب الصبر والتصميم».

وشجبت فون ديرلاين مقترحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة يوم الجمعة الماضي عشية المؤتمر، قائلة إنها ليست مقترحات سلام، وإن بوتين ليس جاداً لأنه «يصرّ على استسلام أوكرانيا». ورفض مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، أول من أمس، اقتراح السلام الذي قدمه بوتين ووصفه بأنه غير معقول، قائلاً إن تلبية مطالب موسكو ستجعل كييف أكثر عرضة لمزيد من العدوان. وأشار سوليفان إلى أنه بمقتضى مقترحات بوتين، فإنه «لا يتعين على أوكرانيا فقط أن تتخلى عن الأراضي التي تحتلها روسيا حالياً، بل يتعين على أوكرانيا أن تترك المزيد من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة». وأشار إلى أن كييف ستكون ملزمة أيضاً بنزع سلاحها بموجب الاقتراح الروسي «بحيث تكون عرضة لعدوان روسي في المستقبل». وخلص المسؤول الأميركي إلى أنه «لا يمكن لأي دولة مسؤولة أن تقول إن هذا أساس معقول للسلام»، مضيفاً أن روسيا «تتحدى ميثاق الأمم المتحدة، وتتحدى الأخلاق الأساسية، وتتحدى المنطق السليم».

وكان بوتين عرض يوم الجمعة الماضي ما قال إنها مبادرة سلام طالب فيها بـ«انسحاب القوات الأوكرانية من كامل أراضي مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون بحدودها الإدارية حين كانت في أوكرانيا»، إضافة إلى تعهد أوكرانيا بالحياد، وعدم انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وإنهاء النازية. وشدّد على أنه لا يمكن تحقيق السلام وحل الأزمة الأوكرانية «من دون حوار صادق مع روسيا»، محذراً من أن الشروط الروسية ستتغير في حال رفض عرضه الحالي وفقاً لأوضاع العسكرية على الأرض، التي تسير بشكل واضح لمصلحة بلاده، بحسب رأيه. ووصف بوتين مؤتمر السلام في أوكرانيا بأنه «خدعة لتشتيت انتباه الجميع».

وفي ظل إشارة كثير من الوفود المشاركة في المؤتمر إلى ضرورة إشراك روسيا في المفاوضات، حدد زيلينسكي في ختام المؤتمر شروطاً لبدء مفاوضات السلام معها، وقال: «يمكن لروسيا أن تبدأ المفاوضات معنا غداً من دون انتظار أي شيء إذا انسحبت من أراضينا المشروعة». ولكنه أشار إلى أن «روسيا وقيادتها ليستا مستعدتين لسلام عادل». من جانبها، أعادت روسيا التشكيك في شرعية زيلينسكي ورغبته في التوصل إلى حلول، إذ شدّد المتحدث باسم الكرملين دمتري بيسكوف على أن بوتين «لا يرفض إمكانية إجراء مفاوضات، على النحو المنصوص عليه في دستور البلاد»، في إشارة إلى أن أوكرانيا يجب أن تعترف بسيادة روسيا على مقاطعات دونيتسك ولوغانسك الخاضع جزء منهما لسيطرة أوكرانيا في الوقت الحالي، في تكرار لما جاء في تصريحات بوتين الجمعة الماضي. وقال بيسكوف إن على القيادة في كييف التفكير في سحب القوات من شرق وجنوب أوكرانيا من أجل تمهيد الطريق لمحادثات السلام. وإضافة إلى إخفاق أوكرانيا والغرب في كسب تأييد بلدان «الجنوب العالمي»، كشفت تصريحات بيسكوف أن بلاده تراهن على الأوضاع الميدانية، فقد أشار في تصريحاته إلى أن «التطور الحالي للوضع على الجبهة يظهر لنا بوضوح أن الأمر يزداد سوءاً بالنسبة للأوكرانيين». وفي دفاع عن مقترحات بوتين، رفض وصف المقترحات بأنها «إنذار»، وخلص إلى أنها «مبادرة سلام تأخذ في الاعتبار الحقائق على الأرض»، مشدداً على أن روسيا ستدافع عن مصالحها وستحقق أهدافها العسكرية في أوكرانيا بكل الوسائل الممكنة. وعن مؤتمر السلام في أوكرانيا، قال بيسكوف للصحافيين أمس: «إذا تحدثنا عن نتائج هذا الاجتماع، فهي قريبة من الصفر»، مضيفاً أن العديد من المشاركين فيه يدركون أن «أي محادثات جدية ليس لها أي مستقبل من دون حضور روسيا». وبحسب بيسكوف، فإن بوتين لا يزال «منفتحاً على الحوار وإجراء محادثات جادة وجوهرية».

زيلينسكي عقب اختتام المؤتمر أول من أمس (دورسوف إيديمير/الأناضول)

بيسكوف: لا مستقبل لأي محادثات جدية من دون حضور روسيا

موقف مغاير

بعيداً عن التصريحات الغربية الداعمة لأوكرانيا والمنددة بالمواقف الروسية بشأن المفاوضات لوقف الحرب الدائرة، والداعية إلى حل

وقف صيغة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، عبّر المستشار النمساوي كارل نيهامر (الصورة) عن رؤية أكثر واقعية ربما تختصر ما أنجز في مؤتمر السلام حول أوكرانيا الذي عُقد في سويسرا، بقوله، يوم السبت الماضي، إن «عمليات السلام تستغرق وقتاً، وتعمل مليمتراً بعد مليمتر».

تسعى الدول المسلحة نووياً إلى زيادة ترسانتها النووية واستخدامها رادعاً في ظل التطورات الجيوسياسية، فيما تساهم الحرب المتواصلة في أوكرانيا بإشعال التوترات بشأن الأسلحة النووية بين روسيا وحلف شمال الأطلسي

«ناتو» يناقش نشر المزيد من الأسلحة

البلدان النووية التسعة تحدّث ترسانتها

في وقت أظهر فيه تقريران نُشرا أمس الاثنين أن الدول التسع المسلحة نووياً، وهي الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تعمل على تحديث ترساناتها النووية ونشر أنظمة أسلحة جديدة في مواجهة التوترات الجيوسياسية المتزايدة، مع زيادة إنفاقها في هذا المجال وتعميق اعتمادها على هذا الرادع عام 2023، تبادلت كل من موسكو وحلف شمال الأطلسي «ناتو»، أمس، الاتهامات والتصريحات بشأن الردع النووي على خلفية الحرب الدائرة في أوكرانيا. وذكر الأمين العام لـ«ناتو»، ينس ستولتنبرغ، أن الحلف يجري محادثات لنشر المزيد من الأسلحة النووية وإخراجها من المستودعات ووضعها في حالة الاستعداد، في مواجهة تهديد متزايد من روسيا والصين، ما مثّل بالنسبة للرئاسة الروسية (الكرملين) تصعيداً.

في المقابل، قال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أمس، إن تصريحات ستولتنبرغ «تتناقض في ما يبدو مع بيان مؤتمر أوكرانيا (انتهى أول من أمس في سويسرا)، والذي قال إن أي تهديد أو استخدام للأسلحة النووية في ما يخص ما يحدث في أوكرانيا غير مقبول». وأضاف عن تصريحات ستولتنبرغ: «هذا ليس سوى تصعيد آخر للتوتر». من جهتها نقلت وكالة تاس الروسية أمس عن رئيس المخابرات الخارجية الروسية سيرغي ناريشكين قوله إن تصريحات ستولتنبرغ «تهدف إلى زرع الخوف، لكن على موسكو أن تتعامل مع الكلمات بهدوء».

وقال ستولتنبرغ لصحيفة ذا تليغراف البريطانية، أمس، إن هناك مشاورات تجرى بين أعضاء «ناتو» لاستخدام الوضوح حول الترسانة النووية للحلف رادعاً، مضيفاً أنه لن يخوض «في تفاصيل تشغيلية حول عدد الرؤوس الحربية النووية التي يجب أن تكون جاهزة للتشغيل وتلك التي ينبغي تخزينها، لكننا بحاجة إلى التشاور بشأن هذه الجوانب. وهذا تحديداً ما نفعله». وأشار إلى أن «الشفافية تساعد على إيصال الرسالة المباشرة بأننا، بالطبع، تحالف ذو قدرة نووية»، لافتاً إلى «أن العالم الذي تمتلك فيه روسيا والصين وكوريا الشمالية أسلحة نووية، وحلف شمال الأطلسي، هو عالم أكثر خطورة».

وحذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مراراً من أن موسكو قد تستخدم الأسلحة النووية للدفاع عن نفسها عند الضرورة القصوى، ولوّح أخيراً بحق بلاده في استخدام الأسلحة النووية رداً على الدعم الغربي لأوكرانيا. وفي السابع من يونيو/ حزيران الحالي، وصف بوتين العقيدة النووية الروسية بأنها «أداة حية»، من دون أن يستبعد إمكانية إدخال تعديلات لم يحددها عليها، وذلك بعد أن أمر في شهر مايو/ أيار الماضي، وعلى خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول زيادة دعم أوكرانيا وضرورة السماح لها بضرب أهداف في العمق الروسي وعدم استبعاده إرسال قوات من «ناتو» إلى أوكرانيا، بإجراء تدريبات للقوات النووية غير الاستراتيجية (والتي جرت على مرحلتين منذ الشهر الماضي) رداً على «التهديدات والاستفزازات» الغربية.

في موازاة ذلك أظهر تقرير صادر عن منظمة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، أمس، أن الدول التسع التي تملك أسلحة نووية أنفقت في المجموع 91 مليار دولار لتحديث ترساناتها. وتعد حصة الولايات المتحدة من الإنفاق الإجمالي البالغة 51،5 مليار دولار «أكبر من حصة كل الدول الأخرى المسلحة نووياً مجتمعة»، وفقاً للتقرير، تليها الصين (11،8 مليار دولار) وروسيا (8،3 مليارات دولار)، مشيراً إلى أن الإنفاق العالمي على الأسلحة النووية ازداد بمقدار 10،8 مليارات دولار عن عام 2023 على أساس سنوي، وتمثل الولايات المتحدة 80% من هذه الزيادة. كذلك، زادت المملكة المتحدة إنفاقها بشكل كبير (بزيادة 17% ليصل إلى 8،1 مليارات دولار) للعام الثاني على التوالي. وارتفع الإنفاق على الأسلحة النووية بنسبة 33% منذ عام 2018 (إلى 68،2 مليار دولار) عندما بدأت الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية جمع هذه البيانات، وخلال تلك السنوات، أنفقت هذه الدول حوالي 387 مليار دولار على هذه الأسلحة.

أظهر تقرير لمعهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري) أمس أن العدد الإجمالي المقدر للرؤوس الحربية النووية في العالم انخفض إلى حد ما وبلغ 12121 مطلع العام الحالي، بعدما كان 12512 في العام الماضي، لكن في حين أن بعض هذه الرؤوس الحربية النووية تشمل رؤوساً قديمة من المقرر تفكيكها، فإن 9585 منها موجودة في المخزونات لاستخدام محتمل، بزيادة تسعة عن العام الماضي، فيما 2100 في حالة «تأهب تشغيلي عال»، أي جاهزة للاستخدام الفوري. وتعود ملكية هذه الرؤوس بشكل شبه كامل إلى روسيا والولايات المتحدة اللتين تستحوذان وحدهما على 90% من الأسلحة النووية في العالم. كذلك قدّر تقرير المعهد للمرة الأولى أن الصين أيضاً تملك «عدداً قليلاً من الرؤوس الحربية في حالة تأهب تشغيلي». وأشار إلى أن روسيا والولايات المتحدة بدت أحجام مخزوناتهما العسكرية مستقرة نسبياً في عام 2023، بينما الهند وباكستان وكوريا الشمالية في آسيا تسعى جميعاً إلى امتلاك القدرة على نشر رؤوس حربية متعددة على صواريخ باليستية. وقال مدير المعهد دان سميث، وفق وكالة فرانس برس، إنه «فيما يستمر العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية في العالم في الانخفاض مع التفكيك التدريجي لأسلحة حقبة الحرب الباردة، ما زلنا نشهد زيادات على أساس سنوي في عدد الرؤوس الحربية النووية الشغّالة». وأضاف أن هذا الاتجاه يُرجح أن يستمر و«ربما يتسارع» في السنوات المقبلة، واصفاً إياه بأنه «مقلق جداً»، و«نحن الآن في واحدة من أخطر الفترات في تاريخ البشرية». وشدّد مدير برنامج أسلحة الدمار الشامل في المعهد، ويلفريد وان، في بيان، على أنه «منذ الحرب الباردة، لم يكن للأسلحة النووية مثل هذا الدور المهم في العلاقات الدولية». وفي السياق قالت مديرة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، ميليسا بارك، لوكالة فرانس برس: «أعتقد أنه من الصائب القول إن هناك سباق تسلح نووياً يجري حالياً»، مشيرة إلى أنه «يمكننا زراعة مليون شجرة مقابل كل دقيقة من الإنفاق على الأسلحة النووية».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

صاروخ نووي خلال عرض عسكري في موسكو، مايو الماضي (Getty)

بيسكوف: تصريحات ستولتنبرغ ليست سوى تصعيد آخر للتوتر

التوسع الصيني

ذكر معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، أمس الاثنين، أنه منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، نشرت الصين 24 رأساً نووياً من بين 500، أي أقل من 5% من مخزونها، مقارنة بنشر الولايات المتحدة 1770 رأساً من أصل 3708. ونقلت صحيفة واشنطن بوست الأميركية أمس، عن تونغ تشاو، الباحث في معهد كارنيغي الصين، أن لا أهداف واضحة للتوسع النووي الصيني، وربما الهدف إقناع العالم أن الصين دولة قوية وتستحق الاحترام بالقدر نفسه.

رصد

بكين وكانبيرا: اتفاق لإدارة الخلافات

أكدت الصين وأستراليا ضرورة مواصلة العمل من أجل حل الخلافات بينهما، والتي تتمحور خصوصاً حول النزاعات في المحيط الهادئ واحتجاز بكين كاتباً معارضاً

اتفقت بكين وكانبيرا على إدارة الخلافات بينهما بصورة ملائمة مع خروجهما من حقبة عدائية استمرت سنوات، وقدّم رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ بادرة حسن نيّة عبر منح المواطنين الأستراليين إعفاء من تأشيرات الدخول لفترة قصيرة، وهو ترتيب يقتصر على عدد محدود من البلدان. وبدأت العلاقة بين أستراليا والصين التدهور في 2018 عندما استبعدت كانبيرا مجموعة هواوي من شبكة الجيل الخامس لخدمة الإنترنت فائقة السرعة لمبررات أمنية. وبعد ذلك في 2020، دعت أستراليا إلى تحقيق دولي في منشأ فيروس كورونا، في خطوة اعتبرتها الصين مدفوعة سياسياً.

وفرضت بكين رداً على ذلك قيوداً تجارية على مجموعة من الصادرات الأسترالية تشمل الشعير ولحم البقر والنبيذ، بينما أوقفت وارداتها من الفحم. وتحسنت العلاقات الاقتصادية بين البلدين منذ تولت حكومة أنتوني ألبانيزي السلطة في أستراليا عام 2022 واعتمدت نهجاً دبلوماسياً أكثر ليونة تجاه بكين. وألغيت هذه القيود تدريجياً مع إصلاح العلاقة، رغم أن القيود ما زالت قائمة على صادرات النبيذ الأسترالية. وتعد الصين أكبر شريك تجاري لأستراليا، وبلغ حجم التبادل التجاري 327 مليار دولار أسترالي (حوالي 202 مليار يورو) في 2023.

وأجرى لي تشيانغ، وهو أكبر مسؤول صيني يزور أستراليا منذ 2017، محادثات رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي أمس الاثنين. وقال لي تشيانغ، بعد الاجتماع: «في أقل من عام التقيت أنا ورئيس الوزراء ألبانيزي مرات عدة وتبادلنا الزيارات»، مضيفاً: «هذا يدل على أن بلدينا يوليان أهمية كبيرة لعلاقتنا، وأن هذه العلاقة تسير على الطريق الصحيح للتحسن والتنمية». وأضاف: «لقد تبادلنا وجهات النظر بصراحة بشأن بعض التباينات والخلافات، واتفقنا على إدارتها بالصورة الملائمة وبما يتناسب مع شراكتنا الإستراتيجية الشاملة». واعتبر أن «الاحترام المتبادل والبحث عن أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات» هي مفاتيح العلاقة.

ورغم الأجواء الإيجابية التي هيمنت على الزيارة، أقر ألبانيزي بأن «خلافات» ما زالت قائمة، خصوصاً في ما يتعلّق بالنزاعات الدبلوماسية في المحيط الهادئ واحتجاز بكين كاتباً معارضاً. ووصف ألبانيزي المناقشات بأنها «بنّاءة». وقال إن «أستراليا تدعو إلى ضرورة العمل معاً لتعزيز التوازن الإقليمي حيث لا تهيمن أي دولة ولا تخضع أي دولة للهيمنة». وأضاف: «لقد أوضحت أننا بصفتنا دولتين ذاتَي تاريخ مختلف ونظامين سياسيين مختلفين وقيم مختلفة، سنتعاون مع الصين حيثما نستطيع، ونختلف حيثما يجب علينا، وننخرط في المصلحة الوطنية». وتابع: «لن نكون دائماً على اتفاق، والنقاط التي نختلف عليها لن تختفي ببساطة إذا تجاهلناها». ومن أكثر القضايا إلحاحاً وأهمية في ما يخص كانبيرا هي مصير الكاتب الأسترالي من أصول صينية يانغ هنغجون المسجون في الصين، والذي حكم عليه بالإعدام مع وقف التنفيذ في فبراير/شباط الماضي بعدما أدانته محكمة في بكين بالتجسس، وهي تهمة يعتقد كثر أن لها دوافع سياسية. وأصدر أقرباء يانغ رسالة تدعو ألبانيزي إلى ممارسة الضغط من أجل إطلاق سراح الكاتب فوراً. وقال رئيس الوزراء الأسترالي، بعد اجتماعه مع لي تشيانغ: «في أستراليا، نحن نعارض عقوبة الإعدام، وكررت موقفنا».

وفي الأشهر الأخيرة، انتقدت كانبيرا الجيش الصيني بسبب سلوكه «غير المقبول والخطير» في الأجواء والمياه الدولية، ودعت إلى ضبط النفس في بحر الصين الجنوبي. كما أعربت عن قلقها إزاء الجهود التي تقوم بها بكين من أجل توسيع نفوذها على دول جزر المحيط الهادئ. وقال ألبانيزي: «ناقشت (مع لي تشيانغ) مصالحنا في منطقة المحيط الهادئ بالإضافة إلى قضايا أخرى بما فيها حقوق الإنسان». وأضاف: «لقد أثرت أيضاً مسألة حظر التدخلات الأجنبية». وكثّفت الشرطة التدابير الأمنية لمنع حدوث مشكلات عند وصول لي تشيانغ إلى مقر البرلمان، فيما ردّد متظاهرون شعارات داعمة لحقوق الإنسان ورفعت جماعات مؤيدة للصين لافتات.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

■ بصفتي فلسطينيا قدم أغلى ما يمكن أن يقدمه بشر من أجل أن يعيش ابني وحفيدي حياة كريمة... أقول لهؤلاء... نحن شعب محتل واجبنا المقاومة بغض النظر عن النتائج... الاستسلام للاحتلال ليس من ضمن خياراتنا... إن لم يعجبكم... فعليكم الرحيل وستبقى المقاومة. #فلسطين #غزة #الله_فلسطين_المقاومة

■ يلصق الجنود الإسرائيليون شارةً على زيهم العسكري تُظهر خريطة «إسرائيل الكبرى»، التي تشمل أجزاء من مصر، الكويت، السعودية، العراق، سورية، لبنان، وتركيا. مجاهدو #غزة لا ينافحون فقط عن #الأقصى، بل عن الأمة الإسلامية جمعاء. #طوفان_الأقصى

■ ما زلنا نسأل ماذا بعد قرار مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولة والمحكمة الجنائية الدولية؟ هل هذه المؤسسات يحق لها قوة التنفيذ من الدول الأعضاء ضد المسلمين فقط؟ لماذا لم تتحرك الدول الإسلامية والدول الداعمة لفلسطين مع هذا القرار وما زالت صامتة؟ #غزة

■ استفراد اليمين بالقرار = هزيمة ساحقة قريبة لـ #إسرائيل. لكن مع ذلك تساوي 9 أشهر أخرى من الجوع في قطاع #غزة. أعان الله الجَوعى والعِطاش خوفي أنهم لن يصمدوا

■ في #لبنان لم نعد نشعر بالأعياد وإن كانت مفروضة علينا. لقد أصبحت اسماً بدون أحاسيس وفرح، ومشاعر العيد انتزعت من داخلنا لتحل مكانها مشاعر الخوف من المستقبل وسط حكام قتلى وسارقين وشعب سيطر عليه عدم المبالاة والانهزامية. ورغم كل شيء نتمنى من الله عودة الحياة لأرواحنا الساكنة. #أضحى_مبارك

■ وقاحة الرئيس بشار الأسد في حديثه عن «الحرب السورية» التي حصلت في وقت كان (وما زال مع شديد الأسف) رئيساً لـ #سورية ولقواتها المسلحة ومخابراتها، وكأنها حصلت في زمن رئيس آخر وكأنه رئيس جاء بعدها؟! ماذا أتوقع من بلد يعاني رئيسه من الفصام والتبعية لطهران؟!!

■ درجات الحرارة في #العراق وصلت إلى نصف الغليان وهناك مساحات شاسعة لا يسكنها إنسان. لماذا لا يتم استغلالها بوضع ألواح لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية ما دمنا نعاني منذ 2003 وحتى اليوم من انقطاع الكهرباء؟